أفريقيـــــــا

بين المشروع الليبي الأخضر ودوائر الغرب الحمراء

ⓒ مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المركز العالمي للاستشارات الإستراتيجية

إفريقية بين المشروع الليبي الأخضر ودوائر الغرب الحمراء. / المركز العالمي للاستشارات الإستراتيجية. - الرياض، ١٤٢٥هـ.

٩٦ ص؛ ١٤X٢١سم

ردمك: ١-٥٥٩-٤٠-٩٩٦٠

١- إفريقية - الأحوال الاقتصادية ٢- إفريقية - الأحوال الاجتماعية

أ - العنوان

ديوي ٩٦٠ ١٤٢٥/٥٩٥

ردمك: ١-٥٥٩-٤٠-٩٩٦٠ رقم الإيداع: ١٤٢٥/٥٩٥

الطبعة الثانية

١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م

توزيع

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

أفريقيـــــــا

بين المشروع الليبي الأخضر
ودوائـــر الغـــرب الحمـــراء

إعـــداد

المركز العالمي للاستشارات الإستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

بقلم رئيس المركز

سنة ١٩٩٤م أعلن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «وارن كريستوفر» عزم الولايات المتحدة الأمريكية على تقليص النفوذ الفرنسي في إفريقيا، وقال: «لا مناطق نفوذ بعد اليوم».

وفي إفريقيا (٦٠٠) مليون نسمة، يمثلون عشر العالم، لكنّهم لا يحصلون في الوقت ذاته إلاّ على ٢٪ من إجمالي ناتجه الخام.. أما صادرات القارة السمراء فإنها لا تتجاوز ١٪ بالنسبة للصّادرات العالمية.. غير أن هناك الكثير من الأشياء التي يجب أن تقال عن هذه القارة الغامضة.. إنّ الصّورة المضبّبة لإفريقيا، هي في الحقيقة نتيجة مؤامرة كبرى تدور حول تهميش هذه القارة لأسباب عدّة، وتكمن المشكلة الكبرى في أنّ أبناء القارة أنفسهم كانوا ضحايا لهذه الصّورة الظالمة..

إنّ الحديث عن خيرات إفريقيا ومواردها وثرواتها أمرٌ لا يمكن أن يدور إلاّ في المكاتب الرئيسية في إدارات المؤسسات الغربية الكبرى فهي وحدها تعرف الوجه الآخر للقارة، أمّا إعلاميّاً، وما هو معروف عند قرابة ٦ ملايير من

سكان الكوكب هو أنّ لاشيء في هذه القارة سوى الموت والخطر.

إنّ تغيير هذا الواقع أمرٌ واجب، على الأقل لإحقاق الحق، ثمّ إنّ للأمر فوائده الاقتصادية التي ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق فوائد سياسية، غير أنّ هذا التغيير يحتاج إلى الكثير من الجهود، لأنّ دفع التهمة أصعب من إلقائها في العادة. ومن هنا جاءت فكرة الكتابة عن المشروع الليبي في إفريقيا.

إنّ الجرأة قد تصلح وصفاً لهذا المشروع، لكن الجرأة وحدها لا تكفي في توجهات كبيرة كهذه، لذلك يجب أن ندرك أن هناك نقاط ارتكاز قويّة للجماهيرية في توجهها إلى إفريقيا.. وبالنسبة لنا، ليس أمرٌ الكتابة عن ليبيا أمراً بسيطاً، فنحن ممن يعتقد أنّ التجربة الليبية حفيّة بالدّراسة والاهتمام، وحقيقة فالمشروع الليبي في إفريقيا يبشّر بالكثير، غير أنّه بحاجة إلى الكثير أيضاً. فهناك ما لا يعدّ من الدوائر الحمراء التي يرسمها الغرب كطابوهات يمنع الاقتراب منها.. وبغضّ النظر عن خطر هذه الدوائر على إفريقيا، فإنّ هناك من الأفارقة ذاتهم من يتقاطع معها، وبالتالي يدافع عنها لإبقائها.

الاتجاه الأفريقي في حاجة إلى «صناعة عقل» إفريقي

علمي لادعائي، عقل قائم على البدهيات الاستراتيجية القائمة في القارّة، لذلك فإنه من أَوْلى الأولويات اليوم ضخّ رصيد كبير من المعلومات عن القارة وما يراد لها لإحداث فكر وصورة أخرى عنها، الأمر يحتاج طبعاً إلى مراكز متخصصة في الدراسات الإفريقية الدقيقة والمعمّقة، في إطار ذلك يأتي هذا الجهد، الذي سيبني مادته على المعلومة الصحيحة وتحليلها، وإعطاء أبعادها..

إنّ استشراف المستقبل الإفريقي لا يمكن أن يتم دون الإلمام بالصورة الحقيقية للقارة، وصدقَ هنري برغسون حين يقول: بأية علامة نعرف الإنسان الذي يسم بطابعه الأحداث التي يشركه فيها القدر؟ أليس أنه يشمل بنظرة فورية تسلسلاً يقصر أو يطول؟!! فبقدر ما يكون كبيراً حيّز الماضي الذي يمسكه في حاضره تكون ثقيلة الكتلة التي يدفعها في المستقبل ليضغط بها على احتمالات هي قيد التكون[1].

لكل ذلك أدرج المركز العالمي للاستشارات الإستراتيجية دراسة الوضع الأفريقي في رزنامته، وتكفل بذلك.

ونظن أننا قد قدمنا بهذا ما نراه إسهاما فيما لا بد من الإسهام فيه، لئلا تترك أفريقيا لأعدائها.

(١) ص ١٤٨ من كتاب ديغول لجان لاكوتير.. ترجمة إبراهيم الحلو، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٩م.

الأمر يحتاج إلى الكثير من الجهد، لكنّ العزاء يكمن في أنّ هذا الطريق هو الأصوب، فلا مجال لترك إفريقيا لأعدائها..

رئيس المركز

سعيد بن صالح الغامدي

المؤامرة والمصالح

منذ مدّة نشرت النيويورك تايمز مقالاً نقلته «جون آفريك لانتيليجون» في عددها ٢٠٩٧ للأسبوع من (٢٠ إلى ٢٦) مارس ٢٠٠١م، تحاول من خلاله وضع «العَصَا في العجلة» الليبية المتجهة نحو إفريقيا، وقد بدأ المقال بشنّ هجوم كبير على الليبيين بمجموعهم ووصفهم بأنّهم لا يعرفون في أيّ سنة يعيشون بالضبط، يقول المقال: رسمياً هم في سنة ١٣٦٩، ولكن قبل عامين كانوا في سنة ١٤٢٩م، ولئن كان الكاتب قد انطلق من انتقاد الأسلوب التقويمي المتبنّى في الجماهيرية، فإنّه قد خلص بعد ذلك لتحصيل النقطة المحدّدة، وهي إحداث احتقان شعبي ليبي ضدّ الأفارقة، فقال: الشعب الليبي يعيش في ظنك، وأجوره تتدنى على الدوام كما أن أمواله تضيع، واللوم يُلقى على الأفارقة الذين يتهمون بالإيدز، وبالاستيلاء على مناصب شغل سكان البلاد، في الوقت الذي تهدر فيه أموال هائلة في إفريقيا «الساحل والصحراء» وأضاف الكاتب: في العام الماضي خلفت الاضطرابات الدّامية مئات الضحايا «لا ننتظر شيئاً من الأفارقة» قال خالد وهو تاجر «بازار» وأضاف: نحن بذاتنا لا نعتبر أنفسنا أفارقة..

وفي نقطة حسّاسة أخرى تظهر الكثير من زوايا المؤامرة، يقول

المقال: الفوضى تحبط كثيراً الذين يفكّرون في التعامل مع الجماهيرية، في ليبيا تنتظر دائماً ساعات، ولكنك لا تعرف لماذا ومن تنتظر؟ هكذا قال رجل أعمال إيطالي..

ويخلص المقال إلى بيت القصيد: يبقى أن نذكر أنّ ليبيا في حاجة إلى استثمارات حتّى مع وجود الحظر، الشركات الأمريكية لم تقطع علاقاتها يوماً كلياً مع طرابلس..

إنّه من السّذاجة والطيبة بمكان أن نتحدّث اليوم عن مشروع كبير يستهدف قارّة بأكملها دون الحديث عن الجهود التي ستنصبّ على ضرب ومواجهة وإفشال هذا المشروع..

وحين كان المارد الإفريقي يعبر بوابة لوساكا كانت هُناك جلسات وعلى مستوى عال تعقد في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة «الحالة»، ومثل هذه الدراسة لن تكون سوى ملفّ يقدّم بعد ذلك إلى الجهات المعنية وأوّلها أجهزة المخابرات الأمريكية ثمّ حليفاتها في العالم برمّته لمحاصرة «المارد»، لذلك لا مناص من الحديث عن «ثورة مضادّة» أشار إليها العقيد القذافي عدّة مرّات، وهذه الثورة تأخذ أحياناً شكل المزايدة على التيارات الجديدة للجماهيرية بِشعارات والتزامات «قوميّة» أو وطنيّة اجتماعية مصلحية بالدرجة الأولى..

ولاشكّ أنّ التحولات السياسية كانت دائماً تنطلق من استعمال المصلحة الاقتصادية والاجتماعية لدغدغة عواطف الشّارع، وإلاّ فما

معنى أن تُطرح قضيّة «هيمنة العمالة الإفريقية في الجماهيرية على الموارد والفُرص». أمام أبناء البلد؟!.. إنّ هذه القضيّة ليست سوى القطرة الأولى في كأس «المؤامرة».. بل هي القطرة الأساسية التي يجري بعد ذلك العمل على تضخيمها.. والصحافة الغربيّة لا تدّخر في ذلك جُهداً.. غير أنّ الواضح جداً أن العقيد القذافي يدرك جيّداً فنّ اللعبة، لذلك فتح في احتفالات الفاتح الأخيرة لسنة (٢٠٠١م) ملفّ «الدخل الفردي» للمواطن الليبي، ووجوب رفع مستواه من خمسة آلاف دولار إلى (٢٤) ألف دُولار، ولاشكّ أنّ هذا الأمر سيحدث تناسباً قيمياً بين المواطنين والعمالة الإفريقية الوافدة، ولقد كان قرار محكمة التمييز الصّادر عن القضاء الفرنسي في قضيّة يوتا وما أعقب ذلك من مشاركة كبرى للشركات الفرنسية مثل «الستوم - تي - دي» و«شنيدر - إس - تي» و«سيدثير» في ندوة حول «الشبكات الكهربائية الكبرى» انعقدت في طرابلس بين ١٩ و٢١ آذار (مارس) (٢٠٠١م)، وانتشار الحديث بعد ذلك عن إمكانية توقيع شركة «فيفندي - ليونيز - دي زو» اتفاقاً يقضي بتنفيذ المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع النهر الصّناعي، كما شاعت أخبار أخرى عن إمكانية قدوم طرابلس على توزيع نسبة (١٠) بالمئة من دخل النفط على العائلات الليبية، كان كل هذا وغيره ممّا لا مجال لذكره الآن مدعاة إغاضة لبعض الكيانات الغربيّة، وهي الكيانات التي كان لابدّ أن تتحرّك وبآليات مختلفة في إطار ما يمكن تسميته «بالمؤامرة»..

إنّ هذه المؤامرة لا تنصب على خارطة الجماهيرية إلاّ لكونها قلب المشروع الإفريقي الحالي، غير أنّها تنصب أيضاً على أطراف الجسد الإفريقي كلّه، وعبر وسائل عدّة، منها إحباط كلّ محاولات إطفاء النيران المشتعلة في أذيال القارة، ومنها دعم التوجّهات الإسرائيلية الاقتصادية الضخمة في القارة، ومنها محاولة التحرّك لعزل وإزالة القيادات الإفريقية التي يركز عليها العقيد القذافي في مشروعه، ومنها تحريك الكثبان الشعبية الإفريقية عبر النفخ فيها برياح العصبية القبلية، والثورات الاجتماعية، والتمرّدات السياسيّة..

والحقيقة أنّ واقع إفريقيا للأسف يستجيب لبعض هذه المشاريع الهدّامة.. أتحدّث عن الواقع الاقتصادي، والاجتماعي، والاثني وغيره.. ومنذ مدة قرأت حواراً أجرته بعض وسائل الإعلام مع إبراهيم عقال «رئيس جمهورية أرض الصّومال» وقد كان أحد الأسئلة كما يلي:

يبدو أنكم تتعاملون مع إسرائيل، ويوجد في «هرغيسا» الآن رجال أعمال إسرائيليون يقال أنّهم يسعون إلى الاستثمار في أرض الصّومال، كيف تبررون ذلك؟..

وكان الجواب: رجال الأعمال هؤلاء يعملون في شركة نمساوية، واعترفوا لنا بعلاقتهم مع إسرائيل، ونحن لسنا أغبياء، هم الوحيدون الذين عرضوا علينا الاستثمار في بلدنا، ولديهم مشاريع استثمار بقيمة خمسين مليون دولار في المرحلة الأولى.. سئمنا لعبة القط

والفأر التي تلعبها معنا بعض الدّول العربية التي توقف عمليات استيراد بضائعنا تحت تبريرات واهية، نحن لن نجلس متحسّرين ونضرب كفاً بكفّ، وفي حال رفض العرب بضائعنا فلن نهتمّ، بل سنبحث عن شركاء آخرين[1].

إنّ هذا الكلام يعدّ غزلاً اقتصادياً واضحاً، بل إشارة خضراء ودعوة لا لُبس فيها إلى مَلءِ الإناء، مع عدم الاهتمام بمن سيملأه، وهذا الواقع خلق لواقع تنافسي بين الكبار الذين يريد كلّ واحد منهم الهيمنة على السّاحة الإفريقيّة.. ولعلّه من البديهي أنّ المصلحة الاقتصادية لبلد مَا هي ذاتها التي تحدّد مساراته وولاءاته السياسيّة، ووجود إسرائيل في منطقة ما معناه بالضّرورة سدّ المداخل أمام الجماهيريّة، لسبب واحد، وهو أن شعار «إفريقيا للإفريقيين» الذي يرفعه ويعمل له العقيد القذافي لا ولن يتماشى مع الرؤية الأمريكية والإسرائيلية لما يجب أن تكون عليه القارّة.

وحينما نحسن هذه المنافسة في بسط النفوذ في خانة ودائرة «المؤامرة» فإننا نعطيها بُعداً آخر غير البعد المسطّح المفروض، ذلك لأنّ المنافسة الاقتصادية البحتة مقياسها «الربح» أما المؤامرة فإنّها قد تتخلّى عن الربح الاقتصادي لقطع الطريق سياسياً أمام الآخر.. وهذا خَطَرُها..

(١) مجلة «الوسط» العدد ٤٧٩، ٢/٤/٢٠٠١م.

لماذا المؤامرة؟

في إفريقيا اليوم مصالح اقتصادية وسياسية للغرب، لذلك ففيها من الدّوائر الحمراء الكثير، وتجاوز هذه الدوائر معناه المساس بأصول اللعبة، والدخول في منطقة الخطر، وهذه الدّوائر حسّاسة بما فيه الكفاية، بحيث يكفي الاقتراب مجرّد الاقتراب منها لالتقاط صفّارات الإنذار..

إنّ المصالح الغربية في الخليج قد تعاملت طوال عقود مع أيّ مساس بمقتضيات اللعبة بحزم ظهر واضحاً في حرب رمضان في السبعينيات، كما ظهر أوضح في الحرب الإيرانية العراقية، وبعد ذلك في مشروع استدراج العراق وضربه، وإفريقيا لا تقلّ أهميّة عن الخليج، كما أنّها تتميّز بأنّها المالكة الكبرى لمؤهلات التمرّد على الولايات المتحدة الأمريكية، ومثال ذلك فك الحظر الجوي المفروض على الجماهيرية بعد قمة واغادواغو «ببوركينا فاصو»..

ومع هذا فإنّ الغرب يحاول دائماً أن يفهم العرب والأفارقة أنه لا شيء في إفريقيا غير المجاعة والجفاف والمرض..

إنّ الخطوط الحمراء في إفريقيا لا ترسمها دول فقط، بل ويرسمها متنفذون ماليون وسماسرة كبار.. وبالنسبة لها فقد سمّت مجلة «اكسبريس» الفرنسية في عددها لـ ١٤/١٢/٢٠٠٠م، سمّت التنافس على استثمار الماس «بالحرب المقدّسة».. ويمكن لمتابع هذه القضيّة أن يدرك من الذي يسيطر على هذا المورد الهام الذي يتسبّب

في الكثير من الحروب الإفريقية من خلال متابعة «المؤتمر العالمي للماس» الذي يقام كلّ عامين ويجمع رؤوس هذه التجارة، إنّ أهمّ لاعبي هذا المجال هم يهود نيويورك الذين يحضرون هذا المؤتمر معتمرين بطرحة الرّأس اليهودية المسمّاة «الكيبا» ويعترف هؤلاء اليهود أن أكبر تعاملاتهم في هذا المجال تتمّ مع أجنحة لهم متواجدة في أنغولا وسيراليون خاصّة ويقوم تجار الماس هؤلاء بدعم جماعات نفوذهم الإفريقية بالمال والسّلاح قصد بسط نفوذهم على مناطق الموارد، وإلغاء دور الحكومات فيها.

إنّ هناك تياراً عالمياً ناشئاً يجب أن تدعّمه الجماهيرية بحشد الأفارقة معها، ويتمثّل في العمل على تحريم تجارة ما يسمّيه البعض المتاجرة «بماس الدماء»، وهو الماس المستقدم من إفريقيا عبر الحروب، وهم يضغطون في هذا الاتجاه لفرض ما يسمّى «بشهادة الأصل»، وهي شهادة تبيّن البلد الذي استقدمت منه القطعة، وذلك قصد ضبط أكثر للعمليّة، بالإنزال من قيمة الماس الإفريقي الذي لن يكون سوى بضاعة مزجاة غير مرغوب فيها لعدم حيازتها لمواصفات التجارة المتفق عليها وهي «شهادة الأصل»..

إنّ أكبر المتنفذين في «التجمّع العالمي لصنّاع الماس» (IDMA) الذي يرأسه «سان كوهين» هم من اليهود، وإنّ أكبر مراكز هذه الصناعة عالمياً موجودة في نيويورك، وتل أبيب، وقد كان التعامل عبر قنوات «اليونيتا» في هذا المجال أمراً يكرّس إلى أقصى حدّ ضرب القانون والنظام والاستقرار الإفريقي.

إنّ الماس يرمز إلى النّقاء والصّفاء غير أنّ تجارته في إفريقيا قد صبغته بلون الحرب والدّماء.. إنّه من الصعب الحديث عن استقرار إفريقي دون البحث في هذه المسببات الخطيرة للحرب.

إنّ المشروع الليبي الذي يستهدف إفريقيا يجب أن ينطلق من أصول المشاكل، ليؤسّس بذلك لحالة بعيدة عن الشعاراتية، حالة قد لا تصل إلى أوج قوّتها إلا بعد عقود، لكنها ستبدأ في إعطاء علامات النجاح منذ عامها الأوّل.. والكثيرون يذكرون في هذا الصّدد نصيحة وزير التجارة الأمريكي «رون براون» الذي لقي حتفه في حادث طائرة يوم ٣ أفريل ١٩٩٦، وهو يقول للمسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم الرئيس السابق بيل كلينتون: يجب أن لا تتعاملوا مع الدول الإفريقية في قضيّة الشراكة وفق معطيات سياسية أو إيديولوجية يجب أن نتعامل معهم فقط كشركاء اقتصاديين وبنظرة اقتصادية بحتة وحينها كان الرئيس كلينتون يقف ليصرّح: أحبّ أن يعرف كلّ أمريكي أنّ أوّل بلد سجّل أكبر معدّل نموّ اقتصادي هو موزمبيق متبوع ببوتسوانا ثم في المرتبة الرابعة تأتي أنغولا.

إنّ ١٦! من النفط الأمريكي يأتي من إفريقيا، وهذا صحيح، غير أنّ المسألة أمريكياً ليست محسوبة فقط كما قال «رون براون» وفي إحدى تصريحاته حول إفريقيا يقول كلينتون في بيان أسباب الاهتمام بإفريقيا: يجب أن نبني عالماً لا يجد فيه الإرهابيون والمجرمون مكاناً للاختباء وأضاف الرئيس: أن

الإرهاب يجد مجالاً للتحرّك والازدهار في الدّول التي تضعف فيها رقابة وقوامة القانون، وهذا لا يكون إلاّ في دول ضعيفة، وإذن فبالنسبة للأجهزة الأمنية ومعها السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّه بقدر ازدياد رقعة الانفلات والحرب والصّراع في إفريقيا بقدر ما تزداد الجيوب الخارجة عن القانون والتي هي مجالات مكانية واسعة لنشاط «إرهابيين» على حدّ تعبير أمريكا، وهذا ما حدث بالفعل في ٧ أوت ١٩٩٨م لسفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من كينيا وتنـزانيا، وهو الاعتداء الذي خلّف أكثر من مائتي قتيل، وتقول بعض التقارير أنّه في سنة ١٩٩٩م وبالنسبة لـ (١٦٩) عملية تعرّضت لها المصالح الأمريكية عالمياً هناك (١٦) عملية كانت إفريقيا مسؤولة عنها..

وهنا يجب أن نقول أن التناقضات الأمريكية قد أربكت سياسة واشنطن تجاه القارة، فمن ناحية تحتاج اللوبيات المالية الأمريكو ـ يهودية الكبرى إلى زرع الحرب وبراميل البارود لتحقيق أغراضها، بينما يرى بعض السياسيين ورجالات الأمن القومي أنّه من الواجب إزالة التوتر في إفريقيا لقطع الطريق أمام الإرهاب.. والنتيجة هي أن الطمع الأمريكي الذي تسيطر عليه النزعة المصلحية المادية اليهودية هي التي عملت لعقود على جعل أفريقيا موقعاً لقنّاصة المصالح الأمريكية. وهو الأمر الذي يجب أن تتحمّل واشنطن مسؤوليتها فيها.

إنّ هذا يجعلنا ندرك إلى أيّ مدى تحرص أمريكا على أن تكون إفريقيا في يدها وتحت سيطرتها..

غير أنّ هناك سؤالاً ملحّاً يجب أن يطرح هنا، وهو ليس سؤالاً فقط، بل إشكالية كبرى عند الكثيرين..:

إذا كانت أمريكا ترغب في دمج القارات والدول والكيانات في مشروعها الرأسمالي الليبرالي العالمي، فلاشكّ أن مسعى الجماهيرية في إفريقيا سيخدمها لأنّه لا يخرج عن هذا الاتجاه في مجمله.. فلماذا ترسم الولايات المتحدة الأمريكية خطوطها الحمراء أمام الجماهيرية؟

إنّ المشكلة عند الأمريكان لا تكمن في التوجهات الاقتصادية المجرّدة لأي دولة أو قارة، بقدر ما تكمن في الإفراز السياسي والأمني الولاءاتي لهذا التكينن الاقتصادي..

إنّ الاتحاد الأوروبي اقتصادياً لا يلقى معارضة كبرى من طرف الأمريكيين، الذي يلقى تلك المعارضة هو مشروع «الوحدة الدفاعيّة الأوربيّة» وهو المشروع الذي يقتضي الانسلاخ من حلف الأطلسي (الناتو) وبالتالي فإنّ واشنطن تدرك أنّ مشروع القذافي ليس مشروعاً اقتصادياً بحتاً، بقدر ما هو مشروع تحريري نهضوي شامل لإفريقيا.. وآنذاك فإنّ هناك فرقاً بين طائرة تنتقل من مطار واغادوغو إلى مطار طرابلس لنقل مواد تجارية، وطائرة أخرى تطير من المطار الأول إلى الثاني لتفكّ الحظر الجوي المفروض على الجماهيرية.

إنّ وجود (٢٠٠) رأس نووي وبرنامجاً فضائياً رهيباً وغواصات دولفين عند إسرائيل لا يحرّك في رأس أمريكا شعرة، لكنّ إعلان الصّين منذ مدّة عن إنتاج صاروخها الجديد (Red Arrow-9) أو إطلاقها لعربتها الفضائية «شنزهو» Shenzhou قد أحدث حالة استنفار في الأجهزة المعنية في أمريكا.

والقضية إذن ليست في برنامج بقدر ما هي في مآلات هذا البرنامج وفي يد مَن هو؟

وفي حوار معها أجرته صحيفة «جون آفريك» في عددها ٢٠٧٨ لـ (٧ إلى ١٣) نوفمبر ٢٠٠٠م قالت «سوزان رايس» المسؤولة عن الشؤون الإفريقية في ولاية كلينتون: لقد حاولنا أن نعمل في إطار الشراكة مع الدول الإفريقية لتحصيل فوائد أمنية: القضاء على الإرهاب، الجرائم العالمية، التجارة السوداء للسلاح، الإضرار بالبيئة والأمراض، وفائدتنا المبتغاة في المدى البعيد هي خلق إفريقيا مستقرة، ديمقراطية، ولها ديناميكية اقتصادية تستطيع أمريكا التعامل معها.

إنّ هذا يجعلنا نضع أصابعنا على حقيقة هامّة وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب اليوم مع إفريقيا ذات الدّور الذي لعبته مع أوربا عبر مشروع مارشال، وهو الذي يدور حول أبجدية، «أعطيك حبّة لتعطيني حبّتين» أو «أعالجك لتكون حَارسي».. لذلك فإنّ واشنطن لا ترغب في:

١ ـ إفريقيا مشتعلة ضعيفة تتوسّع فيها دائرة «الإرهاب» في

ظروف التسيّب وعدم الانضباط وغياب القوانين وتطبيقها، لأن قارة كهذه ستكون مركز خطر فعلي وكبير عليها، كشرطي للعالم.

٢ ـ كما لا ترغب أمريكا في إفريقيا قويّة خارجة عن السّيطرة.

لذلك فإن إحساس أمريكا بوجود أيّ مشروع تكون مآلاته التمرد على أمريكا بإفريقيا قوية سيجعلها تحشد كل قواها لإزاحة وإزالة هذا المشروع وقطع الطريق أمامه، وهو ما ستستبيح واشنطن لنفسها في سبيل تحقيقه كلّ وسائل «التآمر» لذلك يجب أن نسجّل بالبنط العريض أنّ من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية إفشال المشروع الليبي اقتصادياً بالدرجة الأولى، وذلك عبر إفشال مؤسسات الاتحاد الإفريقي المالية والاقتصادية والحيلولة دون قيام منطقة تجارة حرة إفريقية، وتدرك أمريكا أنّ الوحدة السياسية أو الأمنية لن تكون سوى شعار أمام انكسار تجربة الوحدة الاقتصادية وذلك حق، ومثال ذلك الوحدة العربية التي لم تستطع الآمال السياسية أن تحوّلها إلى واقع، بعكس ذلك فإن الكيان الأوروبي قد استطاع عبر البدء بالتوحّد الاقتصادي في الخمسينيات أن ينتهي إلى تكتّل ناجح وفعّال.

إنّ رهان الجماهيرية الليبية يبقى منحصراً بالدّرجة الأولى في الناحية الاقتصادية، وهو الأمر الذي يتطلّب إيجاد منظومة ليبيّة خاصة، ومنظومة إفريقية تستجيب لواقع متطلبات المرحلة.

إنّ المؤامرة تستند في هذا المجال إلى امتدادات خطيرة وهو ما يستدعي إيجاد هيكل استشاري اقتصادي خبير، فلقد استطاع «سوروس» أن يدمّر اقتصاد عديد من الدول التي كانت تسمّى «بالنّمور».

إنّ تركيز الولايات المتحدة الأمريكية لقطع الطريق أمام الجماهيرية سينصبّ على الدّول ذوات الاقتصادات أو ذوات المؤهلات القوية والهامة ولو نسبياً في إفريقيا، ومن ذلك دول الشمال الإفريقي، وجنوب إفريقيا، والسّنغال.. وستعمل عبر نشر مبدإ الديمقراطية على إيصال نخب تصنعها هي لبسط نفوذها على هذا البلد أو ذاك، وليس صعباً في حال فتح ثغرة في أيّ بلد باسم الديمقراطية أن تضخّ واشنطن أو أي دولة غربية من الأموال والنفوذ ما توصل به أشياعها في ذلك البلد الإفريقي إلى السلطة، وبالتالي ضمان ولائهم لبسط نفوذها هناك وتعمل أمريكا على غرس نفوذها في إفريقيا عبر امتلاك دفة الاقتصاد، لذلك أحدثت سنة ١٩٩٢ الهيئة المسمّاة (CCA) وذلك عبر شركات ضخمة منها «كوكاكولا» «اكسون» «موبيل» «شوفرون».

وفي الوقت الذي تصوّر فيه الولايات المتحدة الأمريكية إفريقيا في عيون العرب والأفارقة ذاتهم بأنّها قارة «الموت الأسود»، فإنّها تعمل العكس لبث ونشر استثماراتها ومصالحها، لذلك يقول «ستيفان هايس» رئيس الهيئة الاقتصادية (CCA) الأمريكية في إفريقيا: إننا نشجّع الشركات الأمريكية على الاستثمار في إفريقيا

بأن نبيّن لها أنّها قارّة غنيّة في إمكاناتها، لكن هناك تخوّفاً من الصّورة الشائعة والتي تعتبر إفريقيا بموجبها قارة الحرب والإيدز والفقر[1].

إنّ الذي تحاول فعله أمريكا اليوم هو صنع نخبة اقتصادية مهيمنة ذات ولاءات أمريكية، وبعد ذلك يتطلّب الأمر خلق طبقة متوسّطة تستجيب لمتطلّبات المشروع الاقتصادي المتنفذ للنخبة المذكورة، إذ أنّ وجود نخبة دون طبقة متوسطة لن يكون له معنى أبداً، لذلك لابُدّ على ليبيا أن تسير في الاتجاه الآخر المعاكس وهو إيجاد طبقة متوسطة تفرز هي ذاتها نخبتها المتنفذة بعد ذلك.. وبين هذا وذاك بون شاسع، هو ذاته البون بين التحكّم في المجتمع بالنخبة الاقتصادية، وبين التحكم في النخبة بالمجتمع بما فيه الطبقة المتوسّطة، والذين يظنون أن أمريكا مغفلة للقارة الإفريقية واهمون كثيراً..

ففي دراسة قامت بها الـ «ABC نيوز» في شهر أفريل (٤) ١٩٩٩م جاء أن الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا قد بلغت سنة ١٩٩٦م ٣٠٪ مقابل ١٧٪ في آسيا و١٥٪ في الشرق الأوسط، و١٣٪ في أمريكا اللاتينية و١٠٪ في أوربا، ولعلّ هذا ما جعل الوجه البارز لميكروسوفت، «بيل غيتس» يقول: إفريقيا في أيامنا هذه، هي القارة الأكثر أهمية، ولا يخفى أن الولايات المتحدة الأمريكية

(١) جون آفريك عدد ٢٠٧٨، ٧ إلى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠م.

هي أكبر مستثمر عالمي في إفريقيا وقد وصلت أرقام هذه الاستثمارات عام ١٩٩٧م إلى ٤ مليار دولار، تتحرّك في مجالات عدّة، النفط، المياه، الطرق، المعادن، والاتصالات..

إنّ الاقتراب من هذه المصالح الأمريكية ليس أمراً سهلاً، وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية جيداً أنّ هناك منافسين كباراً في إفريقيا وقد اعترف «ستيفان هايس» رئيس هيئة (CCA) الأمريكية في إفريقية، وهي هيئة اقتصادية هامّة، اعترف قائلاً: الأفارقة يرغبون في استقطاب الاستثمارات الأمريكية، لكنّ المنافسة كبيرة، فإلى جانب الوجود القديم للأوربيين، هناك قوّة اقتصادية آسيوية في إفريقيا إننا ننسى كثيراً الصّين، التي ستصبح في خلال عشر سنوات أحد أكبر المستثمرين في إفريقيا، اليابانيون أيضاً لهم نشاط هنا[١].

غير أنّ المنافسة الاقتصادية الأوربيّة لا تعني للأمريكان ما يعنيه مشروع القذافي والذي تدرك واشنطن جيّداً أنه يحمل في ثناياه بذرة تحريرية يعمل القذافي على تنميتها عبر فتح آفاق مع شركاء عدّة بتدوير زوايا مربّعات عقود ماضية كانت الجماهيرية تمثّل فيها «النموذج» الثوري العنيد الذي لا يولي أهميّة للعبة الاقتصادية الدائرة حوله..

اليوم وأكثر من أيّ وقت مضى يبدو العقيد القذافي أكثر إمساكاً

(١) جون آفريك ٧ ـ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠م.

بخيوط اللعبة، وأكثر توصيفاً للأزمة والحلّ، عبر فتحه لملفات لم تكن تفتح في الماضي سواء على المستوى الليبي أو الإفريقي..

وهذا ما يجعله يدير في الوقت ذاته مشروعه الإفريقي كما يواجه دولاب التآمر..

الجماهيرية الليبية بين السياسة والاقتصاد

في سنة ١٩٥٤ كتبت إحدى الصحف الأمريكية: «US NEWS ANDWORLD REPPORT» تقول عن ليبيا: «الفقر المدقع لهذا البلد لا يجعل من إعطائه استقلاله مخاطرة» وقد وصفت الصحيفة آنذاك الجماهيرية بـ «بلد الفراغ الكبير». وبلد الانفاس المحترقة و«بلد الأفاعي القاتل» و«دهليز أفريقيا» غير أن ليبيا شهدت حضارات عريقة، ومنها الحضارة اليونانية والرومانية والإسلامية وإلى اليوم تقوم شواهد من هذه الحضارات الماضية في «صبراتة»، و«لبدة» وغيرهما، كما كانت ليبيا محط تمثيليات دبلوماسية منذ قرون، فمنذ ١٦٤٠م سارعت فرنسا إلى تعيين قنصل لها في طرابلس، تبعتها في ذلك بريطانيا في عام ١٦٦٤م وفينيسيا في ١٦٧٨م، وبتكاثر هذا التواجد الغربي في «علبة الرّمل» أي ليبيا، وهو التعبير الذي أطلقه عليها رحّالة إيطالي، أصبحت تحتل مكانة استراتيجية جيدة، وفي عام ١٩٠٣م صدر كتاب للباحث الفرنسي: «هـ. مهير دو ماتويسيولكس» يقول فيه: «حتى إذا لم يكن لتجارتنا استفادة كبيرة تجنيها من هذه البلدان الفقيرة فيجب علينا أن نكون متواجدين بها لمراقبة وإحباط ضغوط ودسائس جيراننا» ويقصد بذلك البريطانيين، وبإطلالة العام ١٨٠١ أصبحت ليبيا همزة الوصل الأساسية بين أوربا وأفريقيا الوسطى، وقد ساهمت مساحتها (ثلاث

مرّات أكبر من مساحة فرنسا)، وطرق قوافلها في وصول القوافل الأوربية بسلعها التجارية إلى قلب إفريقيا وأصبحت بذلك حقل دراسة استخباراتية لتجميع المعلومات للدول الغربية، وهو الأمر الذين كشفته وفاة العديد من هؤلاء المستكشفين (الرحّالة) في صحارى ليبيا إمّا عطشاً أو تيهاً، ومنهم الطبيب البريطاني جوزيف ريتشي الذي توفي سنة ١٨١٩ بمرزق، و«الماجور» «جورن لانج» سنة ١٨٢٦ بغدامس وغيرهما.

ومع تزايد هذا الاهتمام الغربي بليبيا بدأت تظهر عقدة الأمريكان منها، مع العلم أنّ الجبل الأخضر وهو موطن عمر المختار بليبيا كان من المناطق المقترحة من قبل الإسرائيليين قبل مؤتمر «بال» لاحتلالها، وكان السؤال الذي يطرحه الإسرائيليون هو: هل نستولي على فلسطين أم ليبيا؟

ويرى الباحثون أن العداء المباشر، أو احتكاك المواجهة بين الغرب وليبيا بدأ سنة ١٨٠١ حيث اتهمت واشنطن طرابلس بالقرصنة وكان ذلك بعد إلقاء الليبيين القبض على «الفيلادلفيا» وهي «الفرقاطة» ذات ال٤٤ مدفع، وبالتالي سجن فريقها المكون من ٣٠٨ بحّار، وقد أدى تصاعد الأحداث آنذاك إلى استيلاء الأمريكان على «درنة» لأكثر من شهر، لكنّ المقاومة الليبية أجبرتهم على مفاوضة الحاكم الليبي آنذاك «يوسف باشا» وقبول شروطه، ولأن الأيام تعيد نفسها ولأن الحرب كرّ وفر، فإلى اليوم مازالت السياسة الأمريكية ترى صورة يوسف باشا في رداء العقيد القذّافي،

وترى في ليبيا «بلد الفراغ القاتل» الشيء الوحيد الذي تغيّر وفقاً لمقتضيات العولمة هو أن ليبيا ما عادت البلد الفقير الذي لا يخسر أعداؤه شيئاً بخسرانه، لذلك تراهن طرابلس على الجانب الاقتصادي لمحو آثار سياستها التي مارستها طوال عقود بعد ذهاب الأسرة السنوسية المالكة، إذ أن عشرات الشركات الكبرى التي تنظر إلى الجماهيرية على أنها عذراء المنطقة المغاربية تصطف في انتظار الإشارة الخضراء للاستثمار فيها، وطبعاً فهي تمارس ضغطا على أصحاب القرار السياسي في واشنطن ولندن للتخلي عن سياسة العقاب في مواجهة النظام الليبي، وقد يحدث مع ليبيا ما حدث مع إيران و«قانون وداماتو». إذ سارعت الشركات الأوربية تحت ضغط مصالحها إلى تجاوز وتجاهل الحصار المسلط على إيران وبالتالي فتح مجالات استثمار فيها وهو ما جعل الشركات الأمريكية تلوم نظام بلادها الذي أفسح مجالاً لانفراد الأوربيين بموارد إيران.

إنّ قضية لوكربي مازالت إلى اليوم تمثّل الملفّ المفتوح بين واشنطن وطرابلس، وهو الملف الذي تستعمله أمريكا لمناقشة وفتح كل الملفات الليبية الاقتصادية والأمنية والسياسية، في الحين الذي يعتبره القذّافي ورفاقه ملفاً خاصاً بعبد الباسط المقرحي، ولا يمكن أن يأخذ حجماً أكبر من ذلك، وحين أعلن القذافي عقب المحاكمة بأنه سيفاجئ العالم بدليل براءة مواطنه «المقرحي» كان في الحقيقة يملك الكثير ممّا يمكن أن يقوله، ويفضح به الكثير من فصول وخفايا محاكمة يصر الكثيرون على أنها «صفقة»، وكان وعد القذافي

بكشف الدّليل مجرّد ضغط ومهلة أعطاها للأمريكان والبريطانيين للتراجع، ولا أحد غير المعنيين يعلم ما الذي جرى، ولماذا لم يكشف القذافي ما وعَدَ أن يكشفه؟ وما الذي حصل من اتصالات وتسوية في أيام المهلة تلك؟...

لكن الملاحظين يرون أنّ قضّية لوكربي لن تكون آخر المناوشات بين القذافي والغرب، خاصة مع توجّه هذا الأخير إلى إفريقيا مع ما تمثله هذه القارة بالنسبة للسياسة الإستراتيجية لأمريكا وللمصالح الغربية الاقتصادية.

وحين نتحدّث عن تقاطعات الغرب مع ليبيا، فإننا سنركّز على الولايات المتحدة الأمريكية، كما أننا يجب أن ننطلق من أنّ أفريقيا ليست وحدها نقطة التقاطع بين طرابلس وواشنطن، والغرب عموماً..

وقبل ذلك يجب أن نؤكّد على قضية هامّة يمكن أن تكون منظاراً جيّداً لهذا الفصل، تلك هي «المصلحية الغربيّة».. والغرب في تعامله مع الجماهيرية الليبية لا ينطلق إلاّ من «المصلحة» والأمر كما قال دنستون تشرتشل منذ عقود: «ليس بين الدول صداقات.. فقط هناك بين الدّول مصالح»..

ولقد صرّح المسؤولون الأمريكيون وفي مقدّمتهم الرئيس «جورج والكربوش» أنّ الذي يحكم السياسة الأمريكية في قضية الامتناع عن التصديق عن بروتوكول كايوتو، وفي قضية التراجع عن معاهدة

(IBM) ١٩٧٢م، وبالتالي المضي قدماً في إنجاز الدّرع الصّاروخي المضاد للصواريخ البالستية NMD إنّما هو مصلحة أمريكا..

وحين تقف الدول الأوروبية أو روسيا في وجه واشنطن، فإنّما تفعل ذلك للمزايدة، أو للضغط لتحقيق مصالحها هي الأخرى.

إنّ روسيا مثلاً تعلم جيّداً أنها لن تثني واشنطن عن إنجاز درعها الصّاروخي، لكنّها رغم ذلك تبدي تصلّباً ورفضاً وانتقاداً إزاء المشروع، وكلّ ذلك للحصول على مقابل ليس إلاّ.. بل إنّ الحمى القلاعية، ذاتها عولجت عند الأوربيين وفق منظور المصلحة..

ومنذ أسابيع صدر عن دار «العتبة» (لاسوي) الفرنسية كتاب بعنوان: «الحماية من أخطار الغد.. مبدأ الاحتياط» للفيلسوف دومينيك بورج، وجون لويس. ويعدّ دومينيك بورج من أهمّ الكتّاب في فرنسا، وهو مع هذا مدير مركز أبحاث ودراساهت في (تروي).. وقد لاقى الكتاب رواجاً كبيراً، وتلقفه الشارع بأرقام اقتناء عجيبة.

في «الحماية من أخطار الغد» ترتفع صيحة المؤلّفين لبيان مجموعة من الأخطار التي تهدّد حياة الأجيال القادمة، بدءً بمشكلة الارتفاع المتزايد لدرجة حرارة الأرض، وانتهاء بجنون البقر والحمّى القلاعية.

ينطلق المؤلفان في كتابهما من سؤال خطير وهو: «هل ستكون الأجيال القادمة ضحايا هوس اقتصادي، تعيشه الكرة الأرضية اليوم».

إنّ مشكلة جنون البقر، أو الحمى القلاعية «La fievre Aphteuse» كان الموجد والرّاعي الحقيقي لها هو الجشع المادّي القائم في ظلّ العولمة واقتصاد السّوق.. ذلك لأنّ هذه الحمى القلاعية ظهرت في القرن (١٦) السادس عشر، والعلماء يعرفون جيّداً «الفيروس» المتسبّب فيها، ومن الممكن ببساطة التحكّم فيه عن طريق «التّلقيح»، لكنّ الدّول الأوروبية ومنها بريطانيا وفرنسا، تعرف أنّ التلقيح ممنوع اقتصادياً، والأسواق الأمريكية والآسيوية تغلق أبوابها أمام المواشي الملقّحة لأنها خارجة عن المعايير المتفق عليها تجارياً، وبدافع الجشع الاقتصادي الذي أصبح مقدّماً على كلّ اعتبار آخر تترك هذه المواشي دون تلقيح، ومن ثمّ حصلت هذه الكارثة التي تمتدّ كل يوم في أوربا، بل والعالم وهي «الحمّى القلاعية».

إنها نتائج العولمة، يقول الكاتبان.

ويركّز الكتاب على كون أوروبا إلى اليوم تتعامل مع المشكلة تعاملاً اقتصادياً، فتقضي على قطعان بأكملها من الماشية، وفي جهات وقارات أخرى من العالم يموت البشر جوعاً.. إنّ خيرات الأرض تكفي البشرية بأكملها، لكنّ المشكلة الكبرى تكمن في التوزيع السيء للثروة واستئثار جزء من البشر بما يزيد عن حاجتهم، وهو الأمر الذي يجعلهم لأسباب سياسية واقتصادية بحتة يتلفون قطعاناً بأكملها مع إمكانية محاصرة المرض بعيداً عن النظرة الماديّة والحسابات «السّوقية» التي لا تؤمن بالآخر سواء كان يعيش معنا اليوم (إفريقيا) أو الذي لم يأت بعد (الأجيال القادمة)..

إنّ الانغماس في لعبة «التجارة العالمية» قد أدّى إلى تضخّم الأنانية الرأسمالية، أو الذاتية التي تدفع بها الخصخصة نحو مزيد من الإهمال للآخر، بل وسَحْقِهِ إنْ لزم الأمر، وهو ما يظهر اليوم جلياً في مشكلة الثروة الحيوانية التي تعيشها أوروبا، سواء بجنون البقر، أو الحمى القلاعية.

إنّ أخطر شيء هو أن نتجاوز التكنولوجيا لحسابات ماديّة، وتجاوز «الجشع الاقتصادي» لقرون من البحث العلمي ونتائج ذلك من المواد الكيماوية أو الملقحات المانعة من المرض، يُعدّ اعتداءً على مصطلح «الصحّة العامّة» التي لم يعد لها من قيمة أمام ما يشهده العلم من انتهاكات مبنية على الطمع، ومنها التخلّص من النفايات النووية دون مقاييس صحية، كرميها في الشواطئ مثل ما تفعل إسرائيل مثلاً..

وقد تجلّى المساس بالصحة العامة أيضاً في الاستعمال السريّ لبعض الدول كأمريكا لليورانيوم المنضّب في بعض الحروب ويعدّ ذلك قمة الامتهان للمعنى الوجودي للإنسان أمام هجمة المآرب والأغراض الأمنية والاقتصادية اللاإنسانية.

ويركّز الكاتبان في الأخير على أنّ للإنسان عمراً واحداً يجب أن تصبّ كلّ دورة التكنولوجيا لصالحه، أمّا إذا أصبحت التكنولوجيا ـ لا الإنسان ـ هي المطلوب الأوّل، فإنّ الإنسان الآن ومستقبلاً سيتعرّض لأخطار رهيبة. وفي عالم متطور كهذا الذي نعيش عقوده

اليوم لا يمكن أن نقلّل من هامش المتاعب التي تصيب البشر بشيء واحد وهو التحكّم بالتكنولوجيا. إنّ العنصر الأهمّ مع وجود التكنولوجيا هو أن يكون للإنسان قيمته التي تجعل كلّ ثروات ومقدّرات وابتكارات العالم مسخرة لسعادته، لا أن تكون سعادته مهدورة لأجل التحكّم بالتكنولوجيا وتوسّع حركة الاقتصاد.

إنّ الإشعاعات، والغازات، ومضادات الحشرات، والأسلحة الفتّاكة وغيرها إنّما حاصرت حلم الإنسان في العيش الآمن بسبب شيء واحد، ليس هو الاختلاف العقدي ولا الفكري، بل هو الابتذال لقيمة الإنسان.

في مقال له تحت عنوان: «القوة العظمى الوحيدة» نشرته مجلّة «فورين آفيرز» يرى «صموئيل هنتجتون» أنّه فيما تنعت الولايات المتحدة بانتظام دولاً شتّى بأنّها «دول شريرة» أضحت هي ذاتها في أعين الكثير من الدول القوة العظمى الشريرة.. وتكمن مشكلة أمريكا في كونها لا تتعامل فقط مع الدّول بفكرة الهيمنة والاستعلاء بل ومع القوانين والقرارات الدوليّة أيضاً، بدءً بعدم دفع مستحقاتها للأمم المتحدة، وانتهاء بخرق الاتفاقيات والمعاهدات حتى تلك التي تمسّ أمن وسلامة وحياة الملايين من البشر.. ومن ذلك ما حدث أخيراً من امتناع الرّئيس الأمريكي عن التعامل الإيجابي مع بروتوكول «كايوتو» الذي بدأت مفاوضاته منذ سنة ١٩٩٢م لمعالجة مشكلة الاحتباس الحراري على مستوى الأرض، وقد فاجأ الرئيس الأمريكي «جورج والكر بوش» العالم برفضه وضع سدّادات على

مصادر انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في وحدات توليد الطّاقة.. وقد أثار ذلك عاصفة من النقمة والسّخط على الولايات المتحدة كان آخرها الانتقاد الحادّ الصّادر عن «ليونال جوسبان».

وليست هذه هي المرّة الأولى التي تمتنع فيها الولايات المتحدة الأمريكية عن التصديق على معاهدة دولية بهذه الخطورة، فقد سبق أن رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية وكان ذلك مساء ١٢ أكتوبر ١٩٩٩م، وذلك بعد ثلاث سنوات من توقيع واشنطن على المعاهدة، سنة ١٩٩٦م وصوّت ٥١ من أعضاء المجلس ضدّ المعاهدة مقابل ٤٨ من الأعضاء المؤيدين للتصديق.

وكان الجمهوريون في مجلس الشيوخ قبل ذلك قد هاجموا النيات الأمريكية الرامية إلى إدخال أمريكا في متاهة الضعف عبر التصديق على هذه المعاهدة، معتبرين أنّ أمريكا تفتقر إلى نظام دفاع صاروخي وهو الأمر الذي يجعلها أمام خطر قوى عالمية كالصين وكوريا استطاعت حيازة صواريخ بالستية عابرة للقارّات..

وفعلاً فبعد مجيء الرئيس بوش إلى البيت الأبيض كان أوّل ما طفا إلى سطح سياسة التسلّح الأمريكية هو «الدّرع الصّاروخي المضاد للصواريخ البالستية».. والذي قدّرت تكلفته بـ ٦٠ مليار دولار.. والذي يعتبر إنجازه خرقاً فعلياً لمعاهدة ١٩٧٢م المبرمة بين روسيا وأمريكا، والتي كان خرقها المبدئي يوم ١٩٩٩/١٠/٢م حين

أطلقت واشنطن صاروخ اعتراض أدّى إلى تدمير صاروخ استراتيجي فوق المحيط الهادي..

ولعلّ الملاحظ من خلال رصد الاختبارات التي تعرّضت أو خضعت لها السياسة الأمريكية، أن واشنطن لا تراعي سوى شيء واحد، وهو مصلحتها، لذلك كان من بواكير تصريحات وزير الخارجية الأمريكي الجديد «كولن باول» قوله في معرض ردّ على معارضي مشروع الدّرع الصّاروخي: على الأوربيين أن يتفهّموا أن هذا الأمرَ يمثّل مصلحة أمريكية حيوية؟..

وهذه المصلحة الأمريكية هي التي ما فتئت ترسم مسارات واشنطن من مأساة هيروشيما إلى القرار الأخير للكونغرس لسن تشريع يمنح سلطات مكافحة الاحتكار الأمريكية حق «مقاضاة» أوبك بجرم قيامها بتحديد الأسعار و«التلاعب» بمستويات الإنتاج النّفطي.. فهل سيقول هنري كيسنجر أو غيره بعد عقود من هذا الخروج الأمريكي عن القانون ما قاله بعد الانتكاسة في حرب فيتنام: إنّ هذه الحرب أصابتنا في أكثر قيمنا تميُّزاً، وأفقدتنا مصداقيتنا أمام العالم.. وقوله: لم تحل بنا الهزيمة بسبب الخطأ في إصدار الأحكام ولكن بسبب الفساد الأخلاقي الذي عمّ الحياة الأمريكية؟!!

وإذا عرفنا هذا فيجب أن نعرف أنّ وراء هذه النزعة المصلحيّة (أصحاب مصالح)، هم بالنسبة للعقيد القذافي (٤٠٠) عائلة في أمريكا..

غير أنّ الأمر يحتاج منّا إلى الكثير من التّدقيق، ولوبيات المصلحة إنّما هم بالدّرجة الأولى رجال الاقتصاد لا السّياسة، وهؤلاء في أمريكا تغلب عليهم التوجّهات الصهيونيّة، غير أنّ الذي قد يؤثر عليهم أيضاً هو المنافسة الأوروبية..

الأمر واضح في قضيّة إيران وخرق قانون «داماتو» فقد استطاعت الشركات الفرنسية أن تثير عند أصحاب الشركات الأمريكية والغربية عموماً شهيّة لخرق قرار الحصار، وبالتالي الدّخول في استثمارات في إيران..

إنّ هذه المصلحة التي نتكلّم عنها هي نقطة الالتقاء بين الجماهيرية والغرب، هذا الغرب الذي ينظر إلى ليبيا كخزان ضخم للنفط، وكسوق مهمّ، وكنقطة عبور إلى أفريقيا.. غير أنّ اللوبيات الاقتصادية في أمريكا مازالت تغلّب النظرة السياسية والإيديولوجية العدائية على نظرة الاستثمار من مُنْطلق الحقد القديم على ثورة الفاتح من سبتمبر، وما انتهجته لنفسها من خطّ ثوري، وخيارات تحرّرية كاملة، لذلك فالمطلوب اليوم ليس هو مغازلة شركات الولايات المتحدة الأمريكية ذات الولاءات الصهيونية، بل استيعاب واستقطاب الاستثمار الأوربي، وهُوَ ما سيجعل الشركات الاقتصادية الأمريكية تتحرّك حثيثاً للحصول على موقع قدم في الجماهيرية وعدم ترك الفرصة للأوربيين فقط، لذلك يكون السؤال المهمّ الآن هو:

كيف ستعمل طرابلس لاستقطاب الاستثمارات الأوربيّة، أو الاندماج في مشروع شراكة مع الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسّط؟

وفي رأيي فإنّ التركيز الليبي الماضي على بريطانيا لا يمكن أن يحرّك واشنطن ومؤسساتها السياسية والاقتصادية لسبب واحد ووجيه وهو أن الحركة البريطانية مضمونة، وغير مخيفة بالنسبة لواشنطن، بعكس الحركة الألمانية أو الفرنسية أو الإيطالية مثلاً..

إنّ الأمر يتطلّب وضع منظومة سياسية لإحداث استقطاب اقتصادي، وحين أقول منظومة سياسية في مجال الاقتصاد، فإنّي أسترجع مشروع مارشال، الذي كان ظاهره تقديم المساعدة للأوربيين بينما هو في الحقيقة إيجاد مستهلك صناعي للنفط قصد اتخاذ أمريكا له كسوق ومستورد لمنتجاتها النفطية، وبالطبع فقد كسبت أمريكا بعد قيام الصناعة الأوربية أضعاف ما قدّمته في إطار مشروع مارشال.

إن حساب ليبيا للأمور في هذا الظّرف حساباً اقتصادياً يعدّ مدخلاً غير جيّد إلى مرحلة حرجة ودقيقة، والعراق مثلاً اليوم يقدّم الكثير من موارده بحسابات سياسية، حتى وإن كانت الدّول التي يتعامل معها كالأردن وسوريا تحسب الأمور من ناحيتها حساباً اقتصادياً.

إنّ عاماً واحداً من الهجرة الاقتصادية الأوروبية نحو ليبيا سيخرج

الشركات الأمريكية عن صمتها، وعن موقفها السّلبي نحو ليبيا، ويجعلها تقرّر الدخول في منافسة للحصول على رقعة هامّة في خارطة الاستثمارات «المباشرة» في ليبيا.

إنّ النظرية الميركانتيلية كانت تنقش في الهواء حين اعتبرت أنّ الاقتصادي تابع للسياسي، وإنّ الاقتصاد تحدّد توجهاته السياسة، فلقد ثبت أنّ الاقتصادي هو الموجّه للسياسة، وسجلت كمثال مضاربات لشركات أمريكية على الدّولار في غير ما بلد استثماري.

وسلطة الاقتصادي هذه هي التي تحكم الدّول الرأسمالية اليوم، لذلك يقول «برانيت» و«مولر»: إنّ مديري شركات مثل «جنرال موترز» و«آي.بي.إم» و«بيبسيكو» و«جنرال الكرتيك» و«بفايزر» و«شل» و«فولكسفاغن» و«اكسون» وبضع مئات آخرين يتخذون قراراتهم اليومية في ميدان الأعمال، التي هي ذات تأثير أكبر من قرارات أكثر الحكومات ذات السيادة، حول أن يعيش الناس وما العمل الذي سيقومون به إن وُجِدَ وماذا يأكلون ويشربون ويلبسون، وأي نوع من المعرفة سوف تشجعه المدارس والجامعات، وأيّ نوع من المجتمع سيرث أطفالهم.

كما يقولان: إنّ هناك اهتماماً متزايداً في أنحاء العالم بكون الشركات الكونية تحتل موقعاً يمكنها من السيطرة على الحكومات، ومن إيقاع الخلل في الاقتصادات الوطنية، والاضطراب في التدفق النقدي العالمي، ولمديري الشركات من القوة ما يسمح لهم بنقل

رأي المال وتطوير أو (إخماد) التكنولوجيا، وصياغة أمزجة وميول عامة تدعو حتى أقوى الحكومات إلى الخشية من عدم القدرة على السّيطرة عليها، والتساؤل حول ما إذا كان يجب الترحيب بالشركات الكونية، أم منعها أم تقييدها قانونياً بدأ يصبح هو الموضوع السياسي الأوّل لدى كافة البلدان قيد التطور بلا استثناء، وأيضاً، وبشكل متزايد لدى معظم الأمم الصناعية كذلك.

والسلطة هنا لا تأتي من فوهة البندقية، بل من السيطرة على وسائل تكوين الثروة على مستوى العالم بأسره.

وفي عشاء الشموع عند تنصيب الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش، ظهر ذلك اللوبي «المالي» الذي يقف وراءه عبر شخصيات حضرت الحفل..

إنّ المؤسسات السياسية في الدول الغربية رهينة لتوجيهات الأثرياء الذين يدفعون بسخاء، بل إنّ وصول أيّ شخص إلى منصب سياسي لا يكون عادة إلاّ بسند من لوبيات الاقتصاد.. وآنذاك فالإدارة السياسية ليست سوى جمعية تمثيل لأصحاب النفوذ والمصالح.. لذلك لا يلاحظ الاختلاف عادة بين الأسرة السياسية الأمريكية، ولا يكاد يظهر لحن نشاز بينها، وسواء كان الشخص من الواقعيين مثلاً وهم الآن ممثلين بديك تشيني، وكولن باول، أو حتى كوندوليزا ريس مستشارة الرئيس للأمن القومي، أو من الإيديولوجيين من أشياع الرئيس الأسبق ذي التاريخ الأسود في

حق الجماهيرية الليبية، ريغان، ومنهم رامسفيلد ونائبه في البنتاغون «بول وولفُويتز» فإنّ الحركة مضبوطة «بمايسترو» إيقاع واحد.. هو المصلحة والتي تحدّدها «قوى الظلّ»، لذلك فإنّ مشكلة الجماهيرية ليست مع السياسيين الأمريكيين لأن هؤلاء يمكن الضغط عليهم برجال النفوذ الاقتصادي، وآنذاك فالمطلوب كما قلنا هو استدراج الاقتصاديين الأمريكان عبر فتح مجال استثماري واسع للأوربيين، وحتى ولو كان هذا المجال محسوباً بحسابات سياسية تعدّ بالحساب الاقتصادي خسارة..

إنّ تقديم تسهيلات كبرى، وإيجاد منظومة مصرفية وقضائية تستجيب للمعطيات الاستثمارية، أمرٌ سيكون الخطوة الأولى التي يجب أن تناقشها الجماهيرية لكسر بقايا الحصار المفروض عليها منذ سنوات..

غير أنّ الذي يجب أن يفهم أيضاً أنّ أمريكا قد تعمل على لعب ورقة مواجهة خطيرة، وهي التي أرى أنّها تلعبها الآن، وتتمثّل في السّعي لخلق لوبيات اقتصادية ليبيّة ضخمة تستطيع من خلالها، ومن خلال تضخيمها أن تضعف القوامة السياسية الثوريّة في الجماهيرية، ومن ذلك تقوم بانقلاب اقتصادي على الواقع السياسي.. ولاشكّ أن العالم أصبح اليوم يتجه أكثر ويستمال أشدّ بالشعار الاقتصادي، لا الثوري، أو الإيديولوجي، وفي الحين الذي فشلت فيه مشاريع الوحدة الإيديولوجية في كثير من أنحاء العالم في العقود الماضية ومنها في الوطن العربي، نجد أن هناك تكتلات اقتصادية ناجحة

اليوم، لذلك يكون شعار المصلحة المادية (الاقتصادية) أكثر رنيناً من الخطاب السياسي، بل إنّ القضايا المصيرية ذاتها كقضية فلسطين أصبحت تقاس بالمقاس الاقتصادي، وبدأ طرح ما سمّي بخصخصة السلام، وفي العدد (٣٢) من «النيوزويك» (العربية) جاء في مقتطفات حوار أجراه «دان إفرون» مع آرائيل شارون ما يلي: إنّ على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يسعوا إلى اتفاق عدم اعتداء، وإلى تعاون اقتصادي.

منذ مدة كان ميزونروج من شركة (آي - بي - إم) يقول: «إن بنى العالم السياسية بالية كلياً، فهي لم تتغيّر على الأقل منذ مائة عام، وهي خارج نغمة التقدم التكنولوجي بشكل مثير للألم».

أمّا بيزنس انترناشينال فتقول في تقرير قديم لها: «..الأمة، الدولة، أصبحت بالية، وغداً ميتة بكل ما في الكلمة من معنى». إنّ سير العالم نحو الكمال الاقتصادي، بطغيان العنصر الاقتصادي معناه ضمور كلّ العناصر اللااقتصادية.

وآنذاك، فالقضايا التي ستستبقي حياتها هي تلك التي تطوّر تصوّرها ومسارها حسب ما يقتضيه هذا التوجّه الاقتصادي العالمي الرّهيب..

وقد تنبّه أقطاب الصهيونية إلى أنّ السّلام يجب أن يطرح بشكل اقتصادي وبعيداً عن الشكل السياسي القديم وقد بدأ طرح فكرة التّطبيع الاقتصادي بشكل واضح منذ مدّة، وأخذ الأمر يتجلى من

عام ١٩٩٤م في المؤتمر الاقتصادي المنعقد في الدّار البيضاء بالمغرب، عبر سلسلة من المؤتمرات والبرامج التنموية الاسرائيلو - عربية، ومن ذلك تنمية وادي الأردن بين إسرائيل والأردن، ومشروع طابا العقبة إيلات، ومشروع «ميدور» ومنطقة التجارة الحُرّة. (الأردن - إسرائيل).

ولعلّ النّخبة المفكّرة في الوطن العربي والإسلامي قد استطاعت التوصّل إلى فهم حقيقي لأبجديات المنحى الجديد إبان مؤتمر الدّوحة الاقتصادي لعام ١٩٩٧م وما رافقه وما انجرّ عنه من التشنجات والانشقاقات في المواقف والآراء. ومنذ مدّة حذّر تقرير مكتب المقاطعة العربية من جهود إسرائيلية مكثّفة يقودها شيمون بيريز لفكّ العزلة والمقاطعة عن الاقتصاد الإسرائيلي، وأشار التقرير إلى انحسار في الاستثمار الخارجي المتدفق على إسرائيل خلال السّنوات القليلة الماضية بنحو (٣) ثلاثة مليارات دولار، وانخفاض الصّادرات الإسرائيلية بنسبة ٢٠٪ بالإضافة إلى تراجع النّاتج بالنسبة للفرد نحو (٠,٥)٪ مقابل زيادة (٢)٪ عام ١٩٩٧م و(١,٤)٪ عام ١٩٩٦م كما انخفض مستوى المعيشة بنسبة (١,٨)٪ وبلغ المعدل السّنوي لارتفاع الناتج المحلي في إسرائيل نحو (١,٧)٪ عام ١٩٩٨ مقابل (٢,٨) في عام ١٩٩٧. وانخفضت الاستثمارات في فروع الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة (١٠)٪ وتراجعت صادرات البضائع والخدمات بنسبة (٩,٨)٪ وانخفض ناتج العمل من (١,٩)٪ عام ١٩٩٧م إلى (٥,٤)٪ عام ١٩٩٨.

ورغم أنّ هذه الأرقام والمعطيات من الصحة بمكان إلاّ أنّ إسرائيل حين تمدّ جسورها اقتصادياً فإنّها لا تفعل ذلك لمجرّد الاقتصاد بل ولتحقيق المآرب الاستراتيجية السياسية باعتبار كل تعامل عربي - إسرائيلي اقتصادي هو في الحقيقة تعامل سياسي يفكّ العزلة السياسية عن إسرائيل ويوسّع من التّسليم الواقعي بوجودها ممّا يقلّص من مساحة الرّفض والمواجهة الرّسمية. ولقد أدركت إسرائيل أنّ الطرح الجديد القائم على مدّ الجسور والقنوات الاقتصادية أولى من الطّرح السياسي الجافّ، والسّببُ يكمن في كون التطبيع الاقتصادي تطبيعاً حارّاً لإيجاد سلام حارّ قائم على ديناميكية التبادلات والتعاملات والشراكة بعكس السلام السياسي البارد الذي يعتبر مجرّد هدنة لتأمين الحدود الجغرافية لمدّة.. لذلك كان الرّئيس السوري حافظ الأسد يفصل دائماً بين التّسوية السياسية مع إسرائيل وبين التّفعيل الشعبي للسّلام المتوصل إليه عبر هذه التّسوية، والسّلام الذي يحفظ للعدوين المتجاورين الأمن مع بقاء جدار متين بينهما يمنع من اختلاطهما ليس هو السّلام الذي يُفعّل حركة التّعامل على كلّ الأصعدة الرّسمية والشعبية ويسقط بذلك الجدار النفسي والعقدي القائم بين السّالب وصاحب الأرض الأصلي..

وفي دراسة ماتعة نشرتها نشرية «الرسالة» التي يصدرها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية بدمشق قال الدكتور غسان سليمان: وقد كانت برامج التكيّف الهيكلي لاقتصاديات الدول العربيّة التي يرعاها الصندوق والبنك الدّوليان قد مهّدت الطّريق لإطلاق

مبادرات القطع الخاصّ المحلي والعالمي، كذلك هو الانضمام إلى منظمة التّجارة العالمية الكفيل بتحرير تجارة السّلع والخدمات، حيث شكّل كل هذا القاعدة المناسبة للمبدأ الثاني وهو أن: «السّلام هو الاقتصاد» إذ أنّ التركيز على البعد الاقتصادي للعملية السلمية ستمدّ مشروعيته وفق الرّؤية الإسرائيلية من أنّه بمقدور العلاقات الاقتصادية أن تسوّق العلاقات الدبلوماسية.

وقد كان حلم هرتزل قائماً على تحويل إسرائيل إلى سنغافورة الشرق الأوسط.

إنّ «خصخصة السّلام» معناها ركوب موجة النظام العالمي لا مواجهته وفي ذلك من الدعم الأمريكي ما لا يخفى.

إنّ هذا الطرح الخطير قد وجد له قبولاً كبيراً بسبب الاقتصادات العربية المنهكة في معظمها، ولكون الأنظمة العربية يرتبط وجودها بالاقتصاد، لذلك فالمحافظة على السّلطة إنّما تأتي من التحكّم في اقتصاديات البلد وآنذاك فلا مفرّ من الانفتاح على المؤسسات والجهات المالية الدّاعمة مع الاستعداد لتطبيق حرفي لشروطها وإملاءاتها مع ما يمثّله ذلك من إهمال للوازع الثقافي الذي يسقط اعتباره في القرارات السياسية..

وقد كانت سقطة موريتانيا من هذا النّوع وكانت الأصوات الرّسمية لبعض السياسيين والسلطويين العرب التّبريرية تصفّ البقية المتبقية من البلدان العربية في طابور التطبيع عبر عنصر الاقتصاد مع

انتظار الدّور.. ولكلّ دوره.. إنّ تبرير الفعلة الموريتانية معناه الجهل بالمتبنّى الإسرائيلي الجديد في فكّ عزلته وتضييق دائرة الرفض العربي له.. مما ينبئ بتعامل سلبي مستقبلي مع هذا الفكر الخطير..

إنّ اهتبال فرصة التّماسك عندما يتساقط الآخرون لاقتصاداتهم المنهارة ستعيد للمنطقة تمثلها الأممي الإسلامي والعربي للموقف، ومن ثمّة تجنيب المنطقة أي ردّة فعل أو ردّات فعل مستقبلية، إن على المستوى الشعبي، وإن على المستوى النّخبوية.

ذلك لأنّ تنامي وتيرة الرّفض وتوسّع رقعتها من شأنه بعد سنوات أن يحدث هزّات شديدة في البنى التي ستتخلّى عن ثقافاتها ومواقفها كلية انسياقاً وراء تيار الاقتصاد العالمي الجارف.

إنّ الكيانات الرخوة التي تستطيع إسرائيل أن تخترقها سياسياً باسم الاقتصاد والتجارة ستكون ذاتها أهدافاً لردّات فعل قوية ممّا يعرض أمنها واقتصادها ولو بعد عقود للانهيار.. والفوضى.. ولقد بدأ طرح.

ولعل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو قد استطاع أن يكون صريحاً وشجاعاً حين أشار إلى هذا النّوع من السّلام حين قال في كتابه «مكان تحت الشمس»: «السّلام بين الدّول الديمقراطية.. السّلام بمفهومه المألوف بين الدّول الغربية، حدود مفتوحة، تجارة حرّة، سياحة، تعاون في مجال العلوم والثقافة والتّربية، والمحافظة على البيئة وتقييد الدعاية المعادية، وعدم وجود

تحصينات وقوات عسكرية على الحدود، وعدم وجود حالات تأهب واستعداد عسكري وتحضيرات للحرب».

وفي موضع آخر قال: «أن تعترف الدول العربية، وتُسلّم بوجود إسرائيل بصورة مباشرة، ودون شرط، ولا يكفي إنهاء حالة الحرب، إنما يجب على أنظمة الحكم العربية التخلّي نهائياً عن سعيها للقضاء على دولة اليهود، ومنح هذا التّغيير مصداقية عن طريق إبرام سلام رسمي معها، وهذا يعني إلغاء المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل».

إنّ السّلام الاقتصادي كما تطرحه إسرائيل يمثّل تفاحة مغرية لكنّها مسمومة، لأنّ القبول بهذا الطرح من الجانب العربي والإسلامي سيفضي إلى حالات تأزم واحتقان شديد إن على مستوى السلطة وإن على مستوى الشعب..

فعلى مستوى السّلطة، تعتبر أمريكا المثال البارز لتسلّط الاقتصاد اليهودي الرّهيب على السياسي الأمريكي، ومن شأن التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي عبر «الوكالات» أو «الاستثمار الميداني المباشر» أن يكرّس المثال الأمريكي مثال «اللوبيات الاقتصادية» في الوطن العربي، وآنذاك تتعرّض الأنظمة إلى عمليات ضغط أو ابتزاز أو إملاء رهيبة ممّا يجعلها في وضع محرج في حال الإذعان، وفي حال المواجهة، ففي حال المواجهة والتصلب سيعمد مالكو الشريان الاقتصادي في البلاد إلى إحداث أزمة للعملة، أو أزمة اقتصادية

شاملة تمكنهم من الاصطياد في الماء العكِر عبر مساندتهم من الاقتصاديين والمستفيدين في الداخل والخارج.

وفي حالة استجابة الأنظمة لابتزازات هذه اللوبيات يحدث ما قد يسمّى «بالرفض الشعبي»، أو ربما رفض النّخب مما يؤدّي إلى ذهاب الاستقرار وتعرّض البلاد إلى ردّات فعل قد تكون عنيفة..

إنّ تأزيم قضيّة الصحراء معناه فرط عقد الاتحاد المغاربي، وآنذاك فمن الطبيعي توجيه دولة نحو خيارات أخرى إقليمية، وأقرب ذلك الاندماج في الشراكة الأوروبية، وهو الأمر الذي استعمل له الأوربيون بتغاظي بل وترحيب الأمريكان النموذج التونسي.. ونجاح التجربة التونسية في الشراكة مع أوروبا يعني جرّ المنطقة كلّها إلى الالتحاق، ومع استثناء ليبيا يظهر المشروع الغربي الخطير.. الرامي إلى فرض حصار تكينن، وسقوط الخيار الأوروبي، والمغاربي بالنسبة لليبيا معناه إلجاؤها إلى الخيار الأفريقي، لذلك لابدّ أن نلاحظ جيّداً أنّ الغرب يرى أنّ أفريقيا الزّاوية الضيقة التي يراد حشر ليبيا فيها لإنهائها كدولة كانت بتوجهاتها الثورية والتحريرية عالمياً مزعجاً فعلياً للغرب..

إنّ إسقاط الدولة الأمة لصالح العالمية الاقتصادية معناه قتل الروابط الوطنية مهما كانت ثوابت، لصالح تمكّن وتضخّم الرّوابط الاقتصادية معناه ميلاد قوى اقتصادية وطنية ذات ولاءات لشركات كبرى تدور في فلكها.. والوكيل العربي لشركة أمريكية لن يكون

ولاؤه الأول إلاّ لشركته ومصلحته، لذلك تجد أن كلّ هؤلاء المتموّلين الكبار متخمين بفكرة الليبرالية، والتي يرونها شرطاً سياسياً لتجسيد سياساتهم وراؤهم..

ويعدّ ظهور الفساد مؤشراً كبيراً على بداية تكوّن «البورجوازية» التي تتحول عبر العلاقات الاستثمارية مع الخارج إلى جيوب إيديولوجية داخلية رهيبة تنخر كيان الوطن..

إنّ الضغط الاقتصادي العالمي عبر دولاب المصلحة السّريع قد استطاع تحويل القناعات نحوه إمّا بمتبيّنات الأنظمة والدّول رسمياً، وإمّا باختراقها بمعارضات داخلية، ومن ثمّ محاولة إسقاطها أو إيجاد نظام مواز لها ولو اقتصادياً..

ويمكن أن نضرب مثلاً بما حدث في الأرجنتين منذ سنوات، فعندما فاز كارلوس منعم مرشح الحركة البيرونية في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٩م كانت «اميليا لاكروز دي فورتابات» وهي أغنى امرأة في الارجنتين تصرّح لمجلة «فانتيني» الأمريكية أنّ النشيد الوطني للحكومة الأرجنتينية الجديدة سيكون «معاداة الرّأسمالية» ولكنّ الرّئيس الجديد، وبدل أن يتّجه إلى تكريس مبدأ البيرونية والقطاع العام فإنّه ركب موجة النقمة الشعبية التي عجلت بذهاب سلفه «ألفونسين» عبر مظاهرات ناهبة مطالبة بالخبز.

لقد أدار كارلوس منعم ظهره للمبادئ المعادية للانفتاح والتي

رفعها حزبه منذ تأسيسه سنة ١٩٤٧، وبدأت توجّهاته الإصلاحية والانفتاحية على اقتصاد السّوق تتّضح يوماً بعد يوم مدعومة بالتسليم الشعبي الذي لم يعد يطلب تكريس شعار سياسي أو إيديولوجي عتيق بقدر ما صار مستوعباً لمتطلبات التوجهات العالمية القائمة على الأنانية المادية المعبّر عنها اقتصادياً «بالخصخصة».

إنّ هذا يعود بنا إلى نظرية «جون دولارد» و«نيل ميلر» (الإحباط) ودورة في التّغيير.

إنّ الوضع الاقتصادي المتردّي قد استطاع أن يحدث هزّة اجتماعية شديدة أحدثت هذا الانفتاح الاقتصادي والذي يؤدّي إلى تبلور سياسي جديد للبلاد.. وهو ذاته التبلور السياسي الذي أحدثه طغيان المادة في الدول الرأسمالية والذي ولّد هزة اجتماعية ظهرت «إعلاميّاً» في سياتل بأمريكا ودافوس بسويسرا.

ولا أحد ينكر ما أحدثته الكتب الاقتصادية في التموقعات السياسية العالمية وما نتج عنها من الأحلاف والحروب «الساخنة» والباردة، ومن أمثال تلك الكتب «ثروة الأمم» لآدم سميث و«رأس المال» لكارل ماركس ونظرية اللورد «كاينز» القائمة على الاستخدام الكامل وفائدة النقد والتي ركزت على القضايا الاقتصادية العامة والكميات الإجمالية: كالدخل القومي ومستوى الاستخدام، والتوفير والتوظيف الجماعيين مبرزاً الروابط الجامعة بين هذه الكميات.

ـ إنّ الدولة كما يصوّرها «هوبز» في اللفياتان (التنين) هي ذلك الجسد الذي يؤثر بعضه على بعض.

إنّ تنامي تجارة المخدرات وما نتج عنها من وجود شبكات مسلّحة تدافع عن مصالحها الاقتصادية أمام سلطة القانون قد أحدث ثلمة كبيرة في بعض أنظمة المنطقة الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان مظلات سياسية صورية ضعيفة خاصة مع ظهور دور «الاقتصاد الأسود» لهذه الجماعات في الساحة الاقتصادية، في موازاة الاقتصاد الرّسمي للدولة..

وقد أدّى الإثراء السّريع للنخبة الجيب في إطار شبكات تجارة الممنوعات إلى استقطاب لفئات واسعة من المجتمع تحت وطأة الحاجة والضرورة، وهو الأمر الذي سيحدث تناميه تحوّل التجارة الممنوعة إلى اقتصاد شعبي رائج في ظلّ الظروف السيئة لاقتصاد الدولة المهترئ، الأمر الذي يجعل رؤوس تجارة الممنوعات والاقتصاد الأسود «جماعات ضاغطة» لها كل وسائل النفوذ ترغيبية (المال) وترهيبية (الجريمة)، وقد كانت العقود الماضية مجالاً لانكشاف الكثير من التورطات لرجال السلطة في لعبة المال المرتبط بهذه الشبكات.

لذلك كان مهمّا أن يفتح العقيد القذّافي ملفّ الفساد والتضخّم المالي الأسود خلال احتفالات أعياد الفاتح لهذه السّنة (٢٠٠١م)، ذلك لأنّ تنامي الثروة معناه الخروج عن القوامة

السياسية، أو على الأقل إحراجها، ثمّ أنّ هذه القوى «المُضَخمة» مالياً هي مشاريع رؤساء قادمين، في عصر أصبحت فيه العملية الديمقراطية (الانتخابات) محكومة فقط وفقط بعنصر المال سواء في الغرب أو في غيره، ولعلّ أوضح مثال لذلك في لبنان، وإيطاليا.. وفي مذكراته يعترف جيمس فورستالو وزير الحربيّة في عهد الرئيس ترومان في مذكّراته بالدّعم المالي الصهيوني للمعارك الانتخابية في أمريكا فقال: إنّ السيناتور ماكغرات ردّد لي أنّ مصادر التّمويل اليهودي تشكّل جزءً أساسياً من تمويل الحزب الديمقراطي وقال أيضاً: أنّ مساعدي الرئيس ترومان دافيدنايلز وسام روزنمان، أبلغاني أن المحافظ «ديوي» على وشك أن يدلي ببيان في صالح الصهيونية في فلسطين، وأصرّ على أنّه ما لم يسر ترومان في هذا الاتّجاه، فإنّ ولاية نيويورك سوف تفقد ويفوز بها الديمقراطيون وقد بيّن صاحب كتاب «أمريكا وغطرسة القوّة» كيف أنّ الانتخابات بهذا المعنى قد أصبحت تمثّل خطراً على الديمقراطية والدول التي تتبنّاها..

إنّ محاربة الفساد معناها كسر المسنّنات والجيوب السّوداء التي تجسّد واقعياً لا نظرياً فقط خيارات الرأسمالية في دول اشتراكية، وخياراته الخصخصة في إطار القطاعات العمومية.. وكسر هذه الجيوب الموازية للتوجهات الرسمية المتبنّاة للدّولة معناه إقرار سلطة الدولة وضبط توجهاتها الاقتصادية، ووضع الخيارات في يدها انطلاقاً من قناعاتها العامة، وهي قبل ذلك خروج من ضغط

وإملاءات هذه الجيوب التي لا ترى سوى مصلحتها لا المصلحة العامة.

وهناك اليوم في العالم منظمة تسمّى «الشفافية العمالية» (T.I) وهي منظمة مقرّها برلين ولها (٤٠) فرعاً في مختلف بقاع العالم.

وتصدر المنظمة تقارير دورية عن الفساد، ومنذ عامين كانت التقارير الصّادرة عن هذه المنظمة تشير إلى أنّ سنغافورة (آسيا) والدانمارك (أوربا) تعدّ أنظف الدّول عالمياً، بينما تعدّ نيجيريا (أفريقيا) وأندونيسيا (آسيا) مراكز «لأقذر الأيادي» الفاسدة، وتأتي اليابان في المرتبة الثانية والعشرين (٢٢)، والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة (١٦)، أمّا في ذيل القائمة فهناك جنوب أفريقيا وثلاث دول عربية، كما يعدّ المؤتمر العالمي الذي يعقد ضدّ «ظاهرة الفساد» كلّ عامين، من أهمّ المؤسسات والفعاليات في الإطار، وقد كان انعقاده في المرة الماضية في (ديربان) بجنوب أفريقيا من ١٠ إلى ١٥ تشرين أوّل/ أكتوبر ١٩٩٩ بحضور ١٥٠٠ عضو يمثلون ١٣٥ دولة، ويظهر من خلال مناقشات المؤتمرات هناك تخوّفاً كبيراً من ظاهرة استفحال مظاهر الفساد في دواليب الاقتصاد والسياسة في حكومات العالم ومجتمعاته.

غير أنّ ظهور منظمة عالمية أو انعقاد مؤتمر دول لن يحلّ المشكلة، كون الفساد آيل إلى الانتشار في ظلّ الليبرالية التجارية، واقتصاد السّوق القائم على الاحتكار والمنافسة التي قد تأخذ طابعاً غير

شريف في بعض الحالات، كما أنّ تنامي النزعة الفردية «الأنا» والتي كان من إفرازاتها الاقتصادية ظاهرة الخصخصة، سيراكم من تمظهر «الفساد» قصد الإثراء، أو حتى قَصْدَ «العيش» إذ أنّ الرّشوة لا تظهر فقد عند المتخمين «الكبار» بل حتّى عند «الجياع» من الإداريين الصّغار، أو الأفراد التنفيذيين البسطاء.

والفساد كالسياسة، منه ما يمثّل النظام ويستشري في كيانه، ومنه ما يمثّل «خارج النظام» أو «ضدّ النّظام» كمنظمات المافيا، وجيوب الاقتصاد الأسود، كما هو الحال بالنسبة لتجار المخدرات في كولومبيا مثلاً، وعلى هذا الفساد يقوم الاقتصاد الموازي لاقتصاد الدّولة، ويقوم هذا الاقتصاد الموازي في ظلّ الحكومات الرّأسمالية بالانخراط التدريجي في لعبة المال عبر «غسيل الأموال» القذرة..

أمّا في الدّول الاشتراكية فيقوم اقتصاد المافيا هذا بإحداث اقتصاد خاصّ (رأسمالي ليبرالي) لا يخضع للإطار العام لاقتصاد الدّولة المحليّة.

مسلسل الفضائح والفساد:

درجة الصحافة على استعمال مصطلح «فضيحة» للتعبير عن انكشاف الغطاء عن حالة فساد ما، مع أنّ الكثير من الحالات يمكن أن تموت مع صاحبها دون أن تكشف و«تُفضح».. ويمكن للمستعرض للعقود أو السّنوات الأخيرة بسرعة أن يسجّل العديد من

الحالات التي تداولتها الصحافة والشارع العالمي تداولاً واسعاً، ومن ذلك فضائح الأمن المشبوهة كفضيحة «ووترجيت» التي بدأته بخبر صغير مفاده أن الشرطة الأمريكية اعتقلت متسلّلين إلى مكتب الحزب الديمقراطي في عمارة «ووترجيت»، والتي أدّت إلى استقالة الرئيس «نيكسون» بعد سنة ونصف من تفاعلها، والكلّ يذكر كذلك فضيحة «إيران جيت» غير أنّ أكبر الفساد يتمثّل في جيوب المال «الأسود» التي تتكوّن في ظلّ مجالس الوزراء أو قصور الحكم.. ومن ذلك التّهمة التي لاحقت الرئيس الفليبيني استرادَا حول قبوله حوال تسعة ملايين دولار عمولات غير مشروعة من مؤسّسات القمار، ومن ذلك اتّهام الوزير الجزائري السابق عبد الحميد الإبراهيمي لمتنفذين في الحكم في عشرية الشاذلي بن جديد بسرقة ٢٦ مليار من المال العام، ومن ذلك ما صرّح به «روبيرتو أسكوبار» شقيق «بابلو اسكوبار» الزّعيم الرّاحل لمافيا المخدرات الكولومبية من أنّ شقيقه «بابلو» كان قد موّل حملة انتخابية لرئيس «البيرو» «ألبيرتو فوجيموري» عام ١٩٨٩م وأنّ رئيس الاستخبارات البيروفي «مونتسينوس» كانت تربطه علاقات تعاون كبيرة في إطار تجارة المخدّرات مع أقطابها الكولومبيين، ومن ذلك أيضاً فضيحة المستشار الألماني السابق «هيلموت كول» في قضية إخفائه لـ (٤٣٠) مليون مارك ألماني في حساباته مصرفية في المجر ووجود عمليات تمويل مشبوهة لحزبه الديمقراطي المسيحي.

وقريباً من ذلك تُهَمٌ ووجِهَ بها الرئيس الإسرائيلي «عيزر وايزمان»

ورئيس الوزراء الأردني السابق «الروابدة»، والسُّوري «محمود الزّعبي».. والقائمة طويلة، لعلّ آخرها كان ما حدث في فرنسا بالنسبة «لجون كريستوفر ميتران» نجل الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران، وهي القضية التي قالت عنها مجلّة «لونوفيل أوبسرفتور» الفرنسية في عددها (١٨٨٦) أنّ أسماء كبيرة ذُكرت مع ذكر هذه القضيّة ومنها: «شارل باسكوا» «فرانسوا ليوتارد» «جون شارل مارشياني» وغيرهم، وهي قضية عمولة بـ(١٣) مليون فرنك فرنسي قبضها «ابن الرّئيس» في سويسرا في صفقة سلاح بيعت لأنغولا.. غير أنّ أكبر فضائح الفساد، كانت فضيحة «لوكهيد» التي راح ضحيّتها عدد من وزراء اليابان منذ سنوات، والتي جرى الحديث فيها عن خمسة مليارات من الدّولارات، كما كانت فضيحة الوزير النيجيري «داكو» الذي حوّل لاسمه في بنوك لندن أكثر من (٤) مليارات من عائدات البترول النيجيري من أكبر فضائح الفساد عالمياً.. غير أنّ الفساد كما قلنا وفي ظلّ العولمة قد أخذ معنى آخر، لابدّ من ذكره وبيانه هنا..

جورج سوروس.. والفساد العالمي الجديد

سنة ١٩٩٩ وفي مؤتمر الفساد المنعقد ببلاده، وقف الرئيس «تابومبيكي» يستعرض بعض النقول من الانجيل، ليتحدّث عن حرمة الفساد كظاهرة أخلاقية، لكنّه مع ذلك لم يستطع أن يخفي تأثره الكبير بما قرأه عن حقيقة الوجه الآخر للفساد في كتاب «التهديد

الرّأسمالي» للمضارب الكبير جورج سوروس، والذي سمّاه البعض «بإنجيل الرأسمالية المتوحشة» إذ لم يَعُد الفساد مجرّد مظهر لا أخلاقي يجد انتشاره في الأوساط الجشعة غير النزيهة، خاصّة تلك الموجودة في مناصب حكم، بل أصبح لعبة اقتصادية تدخل في مقتضى «العمولات» الكبرى، والمحافظة على الميزات المالية، وغير ذلك ففي بعض الدّول النامية يلجأ بعض المسؤولين تحت تأثير وإغراء الشركات العمالية العملاقة إلى رفع أرقام الدّين العام قصد إقناع الجميع بوجوب وضرورة بيع القطاع العام.. وهي لعبة قذرة لصالح الشركات العملاقة المسوّقة لمبدأ الخصخصة، لذلك يذهب الكثيرون إلى التشكيك في الأرقام المهولة للديون والعجز والتضخّم التي يُعلن عنها المسؤولون في تلك الدّول، بل رُبّما يتآمر مجموعة من المتنفذين على إيصال الاقتصاد فعلياً إلى مطابقة تلك الأرقام، وهو أمرٌ شبيه بما يحدث في بعض مناطق دولة كالجزائر مثلاً مِن قيام بعض الميليشيات المشبوهة بمجازر ضدّ سكان بعض المناطق الزراعية المعروفة لترحيلهم، ثمّ شراء ممتلكاتهم وأراضيهم بأجور زهيدة.

كما أنّ الفساد في ظلّ العولمة قد أخذ مظهر الرّشوة العابرة للقوميات، إذ أصبحت المؤسسات والشركات اليابانية والكورية، والأوروبية والأمريكية العملاقة تتنافس في مجال رشوة المسؤولين في دول آسيا وأفريقيا لتمرير الصّفقات وهو أمرٌ تحكمه ولاشكّ أبجدية التنافس الاحتكاري للسّوق والتي هي مظهر من مظاهر العولمة.

بل إنّ الديمقراطية ذاتها أصبحت لعبة من اللعب الدائرة في

دولاب الفساد، إن في الدّول الكبرى التي تتصارع فيها اللوبيات كأمريكا، وإن في الدّول النامية، التي تلجأ فيها الجهات الأجنبية ذات المصالح العالمية إلى شراء أو تكوين ودعم نُخب للوصول إلى الحكم، إذ ليس من الصّعب أن تقوم شركة كبرى لها أطماع في بلد ما بدعم أحد عملائها للوصول إلى السّلطة لتحقيق مآربها الاستثمارية في ذلك البلد، وهو ما أصبح يصطلح عليه «بالعمالة، الضدّ ميركانتيلية» أي عمالة السياسي للاقتصادي، بعكس العمالة القديمة التي يعيش فيها الاقتصادي مغموراً بظلّ وأوامر ونواهي السّياسي، ومنذ مدّة تحدّث وزير الداخلية المغربي أحمد الميداوي أنّ السلطات ضبطت حوالي (١٢٨) حالة لشراء أصوات النّاخبين.. وقد يكون هذا المظهر من مظاهر الفساد داخلياً كما قد تكون له ارتباطات خارجيّة في زمن الأيدي الأجنبية التي أصبحت تعبث في كل مكان من كوكبنا.. وما تعيشه بعض الدّول الأفريقية اليوم كأنجولا، والكونغو وسيراليون من مشاكل ليس سوى لكونها أصبحت دوائر قذرة للعب من طرف جهات أجنبية لسبب واحد هو وجود «الماس»، وهو الأمر الذي كشفه ذاته يوم «بلين هاردن» في تحقيقه الرّائع في هذه القضيّة..

إنّ اقتراح القذّافي تجميد ليبيا مؤقتاً إنفاق عائداتها من تصدير النفط في مسعى للحدّ من استشراء الفساد يعدّ جزء لا يجب أن ينفكّ عن منظومة شاملة تستهدف السيطرة على الاقتصاد للسيطرة على التوجّهات السياسية للبلاد.

إنّ ليبيا بالنسبة للغرب نقطة استراتيجية لذلك لا يشكّ المتتبّعون أنّ سلبية واشنطن تجاه طرابلس سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية إنّما مردّه فقط إلى أنّ أمريكا لا ترى منافسة وتوجها استثمارياً أوربياً إلى الجماهيرية، وهو ما يجعل عنصر الزّمن في صالحها، وعلى ليبيا ذاتها أن تجعل نفسها نقطة منافسة حادّة بين الأقطاب الاقتصادية، وذلك لا يكون إلاّ باعتماد سياسة «الفخ أولاً ثم الفرنسية» وهي سياسة تقتضي استقطاب دول كبرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وأولّها الاتحاد الأوروبي.

لماذا الاتحاد الأوروبي؟

الذين مازالوا يراهنون على الإيديولوجيا في إثارة واشنطن مخطئون، فلا فائدة إذن من إثارة أمريكا بدولة مثل روسيا لسبب قوي وخطير، وهو أنّ روسيا لا تمثّل اقتصادياً قطباً مخيفاً ليس بالنسبة للإدارة الأمريكية، ولكن بالنسبة للوبي النفوذ الاقتصادي الأمريكي، ولقد قلنا أنّ هذا اللوبي هو الذي يحدّد حركة أمريكا.

لذلك فهو لا تُستثار منافسته بسبق فتح علاقات اقتصادية استثمارية مع دولة منهكة مثل روسيا بلغت ديونها ٩٦ مليار دولار حسب ما صرّح به منذ مدّة رئيس الوزراء ميخائيل كاسينوف، وروسيا ذاتها لا تكفّ عن مدّ يدها إلى أمريكا لتعينها على تجاوز واقعها الاقتصادي حتّى في إطار صفقة حول مشروع الدّرع

الصاروخي، ومن أهم المطالب والمشاريع الروسية التي ينتظر من أمريكا القيام بها.. السعي للحصول على قروض وإعانات وإسقاط الفوائد، والمساعد في استكمال بناء محطة رصد الصّواريخ الموجودة في ميشيليفكا، وهي المحطة التي تغطي قطاعاً يشمل كوريا الشمالية، وتحديث قاعدة الرادار في مدينة «لياكي» في أذربيجان.. وتسهيل الاندماج في منظومة الأمن الأوروبي الجديد..

وتدرك أمريكا أنّ الخصم الاقتصادي الأقوى والذي لا تستطيع تجاهل تحركاته في العالم هو الاتحاد الأوربي، لذلك يرى التقرير الذي صدر منذ أسابيع عن وكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) والذي يستشرف مستقبل الشرق الأوسط حتى العام (٢٠١٥م) أنّ علاقة تجارية هامة ستنشأ بين شمال أفريقيا وأوروبا، لذلك تحاول واشنطن استثناء الجماهيرية من هذا المشروع بعدّة سبل، قصد عزلها، وقد تجسّد هذا السعي بالدرجة الأولى في التأزيم الذي تتبنّاه جهات لها صلة بأمريكا في قضية الصّحراء الغربية. مع العلم أنّ بقاء هذه المشكلة معناه الانضمام التدريجي للبلدان المغاربية إلى مشاريع شراكة مع الأوروبيين، وهو الأمر الذي يسعى إليه الغرب لإبقاء ليبيا معزولة في محيطها.

إفريقيا بين المشروع الليبي الأخضر ودوائر الغرب الحمراء

في الساعات التي خرج فيها «الاتحاد الإفريقي» إلى الوجود بعد مخاض عسير، كان المسؤولون في دار «سيمون اندشيستر» يستلمون النّسخ الأولى من كتاب «هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجيّة؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين؟» لهنري كيسنجر، والذي يرى فيه القارة الإفريقية كما يلي: «قارة تتكوّن من ٤٨ دولة، ليس بينها مبدأ إيديولوجي جامع، أو توازن للقوى، تعاني من الصراعات العرقية والتخلف الاقتصادي والمشكلات الصحيّة ونزاعات الدّول مَا يجعلها ـ أحياناً ـ تفجّر صراعات دولية وتدخلات عالمية».

وبين هذا وذلك كان المراقبون يقفون على حبل بين الصورتين، ويتساءلون عن أيهما الواقع والحقيقة، وأيهما الوهم. صورة إفريقيا في الاتحاد الإفريقي، أمْ صورتها عند صانع السياسة الأمريكية؟ والإجابة عن هذا التساؤل تبدو صعبة وشائكة، خاصة مع البعد عن الأسلوب الدعائي الرخيص، والالتزام بالمنهج العلمي.

البعض يعتبر التوجّه الإفريقي الجديد مجرّد رقصة ذبيح، كما يراها بعضهم مجرّد أحلام و«يوتوبيا»، والإنسان منذ القديم كان في واقع المآسي يرسم نافذة حلم يدخل من خلالها مغزل ضوء، الأمر يذكرنا بما قاله «أناتول فرانس»: «لولا يوتوبيات العصور الأخرى، لظل النّاس

يعيشون في الكهوف عرايا بؤساء، إنّ اليوتوبيات هي التي رسمت خطوط المدنية الأولى، ومن الأحلام السخيّة تأتي الوقائع النافعة، إن اليوتوبيا هي مبدأ كل تقدّم، وهي محاولة بلوغ مستقبل أفضل».

غير أنّ «أوسكار وايلد» و«هـ. ف. رسل» يريان غير هذا، فهذا الأخير مثلاً يقول: «يُنظر إلى اليوتوبيات بوجه عام، على أنها غرائب أدبية، أضفت عليها الاحترام أسماء مشهورة، أكثر مما ينظر إليها بوصفها إسهامات جادة في المشكلات السياسية التي أقلقت العصر التي ظهرت فيه».

وتُدرك الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً أن لإفريقيا واقعين مختلفين من النّاحية الاقتصادية، فهي من ناحية تمتلك الكثير من المواد المغرية، كما تمثّل سوقاً استهلاكية معتبرة خاصة في الانتقال من طور صناعي نوعي إلى آخر، ثمّ هي من ناحية أخرى بلد الديون والتضخّم والفقر..

لذلك فإنّ واقع التعامل مع هذه القارة يستدعي أسلوبين أو أكثر مع كل من يفكر في التعامل معها. أول هذين الأسلوبين هو الامتصاص لثرواتها ومقدراتها ومواردها الطبيعيّة، وبالتالي تحويلها إلى مجرد منجم تماماً كما فعلت فرنسا حينما أغلقت مناجم حديدها في اللورين، واكتفت بامتصاص حديد مناجم إفريقيا تحت مصلحة تباين التكلفة.. ويدخل في هذا الأسلوب «الاستغلالي» تحويل القارة إلى سوق استهلاك واسعة لمنتجات الغرب الذي يدرك

أنّها تمثّل عنده الواقي من الصّدمات الصناعية والتجارية، فمثلاً لا يمكن لأمريكا الشمالية أو دول أوربا أن تكون سوقاً للملبوسات المستعملة، وكذا الأثاث والمقتنيات والمركبات القديمة، لذلك تحوّل كميات خيالية من هذه المواد لبيعها في إفريقيا، وهو ما يحوّل القارة إلى «مَرمَى نفايات» أكثر من كونها سوقاً..

غير أن هذا لا يستدعي بالضرورة الاستثمار بشكل عام في إفريقيا، فقد أخطأت النظرية التجارية حينما رأت أن مسار الاستثمارات يأخذ شكلاً تنازلياً، فيتحرك من الدول الغنية إلى الفقيرة، وقد أكّد الواقع أن أكبر الاستثمارات تبقى قاصرة على الدوران في محيط الدول الغنية، المشابهة للبلد «الأم»، أو الأصل في الاستثمار، في ظروف الإنتاج والتسويق، فالشركة التي تنجح مثلاً في ألمانيا، لا تستطيع بعد ذلك أن تخرج عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي الغريب عن المستوى الألماني لذلك تراها تزرع استثماراتها المباشرة في دول ذات مستوى قريب أو مشابه للمستوى الألماني الاستهلاكي..

إنّ انعدام شروط الاستثمار في إفريقيا بغض النظر عن التكلفة البسيطة للإنتاج يجعل الدّول الغربية لا تفكر في الاستثمار «التصنيعي» مثلاً في القارة بقدر ما تفكّر في امتصاص مواردها، أو تحويلها إلى سوق..

وقد حاولت الدّول الإفريقية مراراً استقطاب الاستثمارات، لكن الذي يستقطب الاستثمارات التصنيعية التي يستفيد منها البلد

المستضيف إنّما هو الظّروف الفعليّة لا مجرد الشعارات والنداءات والوعود.. إنّ حرية التنقل، وإزالة الحواجز الجمركية، وإصلاح نظام القضاء، والمصارف، وعدم ارتفاع كلفة الإنتاج، واستقرار الوضع الأمني والسياسي كل ذلك مطلوب في عملية استقطاب الاستثمار..

إنّ الكثير من المؤسسات الغربيّة تتحدّث عن مشاريع دخلت في عقود لإنجازها في دول إفريقية، وقد أدّى عدم استقرار الأسعار بعد ذلك، وارتفاع ثمن الأكل، والوقود، والإقامة الفندقية إلى أن تقصر الأرقام المتفق عليها عن إتمام المشروع، وبذلك تجد هذه الشركات نفسها أمام واقع مرّ، وخيارات صعبة.. إمّا الاستمرار مع الخسائر وإمّا التوقّف وبالتالي دخول متاهة المشكلات القضائية..

وأمام هذا الواقع يمكن للمتسائل أن يستكشف نظرة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي إلى الدّور الذي تلعبه ليبيا في القارة السمّراء.. وهل هذه القوى والدول العظمى راضية عما يقوم به العقيد القذافي في إفريقيا؟!!

أوّلاً يجب أن نفهم أنّ المصالح لا تخرج عن كونها لعبة، وأنّ رقعتها وحدودها لا تخرج هي الأخرى عن كونها تمثل خارطة أخرى غير الخارطة الجغرافية المعروفة، إنها خارطة النفوذ، لذلك يكون من الواجب أن لا نتحدث عن إفريقيا كخارطة جغرافية، دون أنْ نرى من خلال ذلك الألوان والدوائر والتقاطعات المختلفة للنفوذ والمصالح الغربيّة.. ففي إفريقيا، لا توجد فقط ساحل العاج، ومالي، والسودان، بل وأيضاً،

أمريكا، وفرنسا، وإسرائيل.. نعم إسرائيل.. وأمام واقع نظام العولمة المهيمن، لا يمكن كذلك الحديث عن قارة مشاعة ومهملة مهما كان..

وحتى وإن استبعدنا أيدي القوى العظمى من منطقة ما فإن أعينها تبقى عليها..

وليس من الأسرار أن نقول حتى الصين وتايوان تلتقيان في إفريقيا، وتلقيان عليها بظلال صراعهما بشكل كبير..

وفي جانفي من سنة ١٩٩٨ كان القنصل العام لتايوان في جوهانزبرغ «فانغ تاي» يقف في تحدّ قائلاً: «لقد افتتحنا مصنعاً في جنوب إفريقيا، وأوجدنا ٤٠,٠٠٠ منصب شغل، سنرى إذا كانت جمهورية الصين الشعبية تستطيع فِعْل ذلك».

إنّ هذا كله يدل على أن حركة القذّافي تتمّ كلّها تحت المجهر الغربي، والأمريكي خاصّة، غير أنّ الغرب ينظر حسب رأيي إلى التوجهات والمشروع الليبي في إفريقيا بطريقته الخاصة، وهو يرى أنّ ليبيا لن تستطيع استيعاب الواقع الإفريقي لوحدها، لذلك فهو يراهن على استقطاب القوى الاقتصادية المتعافية في شمال القارة وجنوبها وإلحاقها بالاتحاد الأوروبي، مثلما هو الأمر بالنسبة «لتونس» مثلاً، وهو أمرٌ يجعل هذه البلدان توازن بين مصالحها الاقتصادية مع الغرب، ومصالحها في إطار المشروع الإفريقي، ومع إحساسها أنّها بالتزامها المشروع الإفريقي تعطي أكثر مما تأخذ، فإنها ستقبل في الأخير السّير في الاتجاه الآخر وبالتالي الاكتفاء بالاندماج في

الشراكة الأوربية واعتبار الدول الإفريقية المجاورة مجرد أسواق استهلاكية، تماماً كما تنظر إليها أوربا ذاتها..

ومحاولة عزل ليبيا بهذه الطريقة هو الذي يجعل هذه الدول الغربية لا تلعب إزاء طرابلس ورقة الاحتواء والاستقطاب لإبعادها عن محيطها الإفريقي، إذ أنه من الممكن أن تقوم واشنطن بخطوات جريئة لربط طرابلس اقتصادياً بها، لكن واشنطن، وإلى الآن فضلت أن تلعب بطريقة أخرى، وهي أنْ تترك أقدام المشروع الليبي تتوغل في إفريقيا يوماً بعد يوم لدرجة أنْ يعتقد الكثيرون عدم وجود خطوط حمراء غربيّة في القارّة..

كما ينظر الغرب إلى التوجه الليبي بأنه مجرّد توجّه سياسي ظرفي ومؤقّت، القصد منه الضغط على الغرب لاضطراره إلى إعادة الجماهيرية إلى كرسيها الشاغر في المحافل والأوساط العالمية، كشريك سياسي، واقتصادي معتبر.. ويراهن الغربيون لذلك على أنّ هذا التوجّه السياسي سيكلّف الجماهيرية الكثير اقتصادياً، إذ أنّها وأمام الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم لكثير من دول القارة ستجد نفسها تنفق الكثير لاحتواء المواقف واستمالة المؤيّدين.. وتليين المتصلبين..

والملاحظ أن عناصر أخرى قد دخلت على الخطّ لقطع الطريق أمام هذا التوسع السياسي للجماهيرية، ومن ذلك الجهود التي تلعبها الجزائر رغم أزمتها، وكذا مصر في الإصلاح بين الدول أو الكيانات المتصارعة، وهي الجهود التي ينظر بعض المحللين إليها على أنها تأتي

توسيعاً وتكريساً لصالح نفوذ هذه الدولة الغربية أو تلك في القارة.

وتأتي المجابهة الغربية والحد من تأثير وفاعلية المشروع الليبي لمحاصرة النيران المندلعة في القارة عن طريق صبّ البنزين وبالتالي إيصال المبادرات إلى الفشل، أو بقطع الطريق أمامها وبالتالي بانخراط الدول الغربية ذاتها في إنهاء الصّراع لئلا يسجّل فضل ذلك في السجل الليبيّ.

ومثلما تنظر ليبيا إلى مصلحتها السياسية والاستراتيجية في القارة فإن القوى الغربية والعالمية العظمى، بل والإفريقية تفعل ذلك، وذلك ليس منذ الآن، فمنذ عقود مثلت إفريقيا أحد ميادين الصراع في إ طار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وحسب مجلة «لانتيليجون» فإن أنغولا وإثيوبيا، وجنوب إفريقيا، وزائير، كانت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أماكن ممنوعة ورقع شطرنج هامة في اللعبة ضد الاتحاد السوفياتي..

لذلك لا يمكن اليوم استيعاب أن تتنازل الولايات المتحدة الأمريكية بهذه السهولة للجماهيرية الليبية عن كل خطوطها ومصالحها ومشاريع استيعابها وضبطها للإيقاع الإفريقي، لأن ذلك سيعني الإخلال بالنظام العالمي الجديد القائم على الأحادية القطبية، وبالتالي سيحوّل ليبيا وحولها إفريقيا قطباً واسعاً ولو أفقياً في وجه القطب الأمريكي.. وهو ما يضطرّ واشنطن إلى سحب يدها من قارة يحكم ويؤثر موقعها وتضاريسها الثقافية والسياسية على الصراع

في الشرق الأوسط، وعلى المصالح الاقتصادية، والنفطية خاصة في الخليج. ولئن كان من غير الممكن تصور التنازل الغربي عن إفريقيا لليبيا، فهل يمكن الحديث بدقة عمّا ستواجه به هذه الكيانات التوسّع الفعلي لطرابلس في القارة؟!!

منذ مدة كتب فرانسيس كباتندي تحت عنوان «إفريقيا المنسية» يقول: «بالنسبة لبوش تقف إفريقيا أمام خطر أن تكون من جديد مؤجلة أو منسية» لذلك يرى بعض المتتبعين والملاحظين أن اهتمام كولن باول بإفريقيا لا يخرج عن مشروعه الشخصي الذي يرمي من خلاله إلى جلب واستقطاب الدعم الإفريقي، والذي يلقي بظلاله في أمريكا بنسبة ١٣! تمثلها الجالية ذات الأصول الإفريقية في الولايات المتحدة، وهو ما يراهن عليه وزير الخارجية (الخلاسي) للوصول مستقبلاً إلى سدّة الرّئاسة بالبيت الأبيض.

غير أن هذا الكلام ليس صحيحاً كليةً، وزيارة كولن باول إلى إفريقيا مؤخراً (سنة ٢٠٠١م) لم تخرج عن التحرّك الأمريكي الرّسمي لرصد ومراقبة والاطلاع على مصالح واشنطن في العالم، لذلك فإنّ أمريكا لا تقف ساكنة تتفرّج على كل تلك التطورّات التي تجري في إفريقيا، غير أنها تُحاول استيعابها بطريقة تجعلها تصبّ في مصالحها..

إنّ الغرب يدرك أن القذافي بدأ يشكل عند الأفارقة رمزاً سياسياً، كذلك الذي مثّله ذات يوم كوامي نكروما، وباتريس لومبا وغيرهما، وستعمل هذه الرّمزية على التأثير الظرفي، لأنّ قناعة التوجّه إلى القارة

تمثل بالدرجة الأولى في ليبيا قناعة للقذافي، وبالتالي فإن غياب الرمز من شأنه أن يعيد الأمور إلى ما كانت عليه، ويدرك القذافي هذه الحقيقة جيداً، لذلك فهو يحاول ربط الليبيين خاصة من الناحية الاقتصادية والاستثمارية بإفريقيا، لأن المصلحة الاقتصادية يصعب التخلي عنها أو فكّ ارتباطها مستقبلاً، ووجود مؤسسات استثمارية، ومالية قوية بين دول القارة معناه إعطاء الدّيمومة للوحدة أو للتقطب الإفريقي..

لذلك فإن أكبر تحدّ يقف اليوم أمام الأفارقة، وليبيا خصوصاً هو إنجاح مؤسسات الاتحاد الإفريقي الاقتصادية، لا السياسية فقط، وهو أمرٌ سيعمل الغرب ولا شك على إجهاضه عبر أساليبه الخاصة.. إذن فإن علينا أن نسجل بالبنط العريض أن المؤسسات الاقتصادية من مشاريع استثمارية، أو بنوك تمثّل العصب الحيّ، والعمود الفقري في تحويل المشروع الإفريقي من مجرد مشروع شعاراتي، سياسي، إلى مشروع اقتصادي يستطيع أوّلاً أن يعيد التطلعات الإفريقية إلى الدّاخل، ونعني بذلك أنّ الدول الإفريقية التي تضع اليوم رِجْلاً واحدة في إفريقيا ورجلها الأخرى مع قطب آخر غربي ستجد نفسها ملزمة بالتراجع إلى المجال الإفريقي إذا ما بدأ نجاح تجربته.

وقد أثبت واقع منظمة الوحدة الإفريقية، وما آلت إليه من السلبية أن الأطر والمشاريع السياسية المجرّدة لم تعد صالحة للبقاء أو النجاح إلا في إطار قوالب اقتصادية قوية، وناجحة، ولإفريقيا للأسف تاريخ من تجارب التعاون الاقتصادي القارّي، أذكر منها على سبيل المثال الرابطة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) والتي جرى

التوقيع على معاهدتها في «لاغوس» (نيجيريا) يوم ٢٨ أيار ١٩٧٥.

والرابطة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC) التي جرى التوقيع على ميثاق تأسيسها في «ليبرفيل» بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٨٣. وهناك رابطة دول جنوب إفريقيا (SADC).

والسوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا (COMESA). وهناك البنك الإفريقي للتنمية (BAD) والصندوق الإفريقي للتنمية (FAD) والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO) والبنك المركزي لدول وسط إفريقيا (BEAC) وغير ذلك..، غير أن هذه التجارب لم تكن بالمستوى الذي يلبّي ولو جزء من طموح القارة، أو يؤسس لمشاريع وتجمعّات أوسع وأقوى.. تماماً كما أنّ أطراً سياسية عدّة لم تنجح في أن تكون في مستوى آمال وطموحات شعوب القارة، ومن ذلك إطار منظمة الوحدة الإفريقية، وما سبقها، أقصد مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، ومؤتمر الشعوب الإفريقية، واليوم يولد الاتحاد الإفريقي في ظروف صعبة تمرّ بها القارة سواء من النّاحية السياسية وما يشوبها من عدم الاستقرار البيني أو الدّاخلي، أو من الناحية الاقتصادية المتردية وما أفرزته من أوضاع اجتماعية رهيبة، ومنها في الجانب الصحّي تعرض القارة لنسبة مذهلة تقدّر بالملايين للإصابات بمرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز). وكل هذه الأوضاع تتطلب من الاتحاد أن يلعب دور الإنعاش من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ودور المطفئ ونازع الألغام وبراميل البارود بالنسبة للنزاعات المشتعلة في جبهات عدّة متفاوتة الخطورة، لذلك فإن ليبيا ستجد نفسها تلعب هذا الدّور،

وتضخ الكثير من مداخيل نفطها في الجسم المتعب، وهذا لا يعني طبعاً، وبالضرورة الحصول مقابل ذلك على ولاءات مطلقة، أو تأييد ثابت من العواصم الإفريقية لطرابلس، بقدر ما يعني حقيقة يجب أن لا تغيب عن أذهان المسؤولين الليبيين وهي أنّ إفريقيا كانت دَوْماً تحسب أول ما تحسب فائدتها المادية من أي مشروع يُعرض عليها، سواء كان سياسيّاً أو غيره.. لذلك فقد استفادت أكثر ما استفادت من تنافس الأغنياء عليها، وتجلى ذلك في حرب النفوذ بين الاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية في القارة، فقد كان كل كيان يدفع الكثير مقابل ضمان ولاءات ومصالح في وجه خصمه.. والأمر لا يختلف كثيراً عمّا كان بين الصين الشعبية، وتايوان، ففي تنافسهما على القارة، ومنذ سنوات قليلة كان ما تدفعه تايوان لتنمية تشاد سنوياً (١٩) مليون دولار، كما تدفع ١٢,٥ مليون دولار لبوركينا، كما قدمت للسنغال سنة ١٩٩٦ مبلغاً يقدر بـ (١٣,٦) مليون دولار لمشروع شبكة طرق برّية، وقدّمت للنيجر عند عودته إلى صفّها في ١٩٩٢م مبلغ (٥٠) مليون دولار، أما الصين فقد واجهت ذلك بإلغاء ديون الدول الإفريقية غير القادرة على السّداد، والمقدّرة بـ (١,٢) مليار دولار، أما الأرقام التي كانت تصل هذه الدولة الإفريقية وغيرها أثناء الحرب الباردة من كل من واشنطن وموسكو فهي أكبر من هذا بكثير.. وطبعاً فمن المستوجب اليوم على طرابلس أن تخصص الكثير من المدفوعات في وجه المدفوعات الأوربية والأمريكية، فهل ستفلح في تجاوز هذه العقبة؟ ولئن أفلحت فكم من الوقت تبقى ملزمة

بالدّفع في مجال هو أقرب ما يكون إلى «بيع المزايدة» يخسر فيه من يدفع أقل، والرابح دائماً هو من يدفع أكثر..

غير أن إفريقيا لا تمثل بالنسبة للقوى ذات المصالح الحل المثالي، بل المفروض الذي لا يوجد خيار غيره. والصين مثلاً حين يتاح لها الانخراط في الكيان الغربي فإنها لن تفكر في شيء اسمه إفريقيا، وبالفعل فقد حدث ذلك..

فمنذ شهر ماي في سنة ١٩٥٦، وبدوافع وخلفيات سياسية وثورية عقدت الصين مع عدة دول اتفاقيات ومعاهدات شراكة اقتصادية وثقافية ومن هذه الدول، مصر، والمغرب، والجزائر وتونس وغينيا، أما في سنة ١٩٥٩م فقد استطاعت جمهورية الصين الشعبية أن توجد علاقات شراكة مع (١٤) دولة إفريقية، غير أن هذه العلاقات كانت دوماً محكومة بالشعاراتية السياسية، وبالواقع العالمي، فمثلاً سنة ١٩٦٩م حين حدث الطلاق بين الاتحاد السوفيتي والصين، استطاعت هذه الأخيرة أنْ تنافس موسكو منافسة مريرة على الأرض الإفريقية، غير أنه في أواسط الثمانينات وعند تحسّن العلاقات بين الصين والدول الغربية، بدأ اهتمام بكين ينقص ويضمحلّ تجاه القارة السمراء، وبدأت مساعدتها تقلّ، غير أنّ أحداث ١٩٨٩م والكيفية التي واجهت بها سلطات بكين المظاهرات في ساحة «تيانانمان» كرّست مرة أخرى، ومن جديد القطيعة بين الصين والدول الغربية، وهو ما جعل بكين تعود بسرعة إلى إفريقيا. وفي الفترة بين ١٩٩٨ و١٩٩٢م زار وزير الشؤون

الخارجية الصيني ١٤ بلداً إفريقيا قصد إعادة تسخين العلاقات معها باستخدام المنح والمساعدات وإنشاء مؤسسات «أفرو ـ صينية» مختلطة، وما حدث للصين قد يحدث لدول أخرى غيرها، لأن المصلحة تبقى هي المسيطر على علاقات الدّول على رأي تشرتشل «ليس بين الدول صداقات بل مصالح»، وليبيا ذاتها قد تستهدف ذات يوم لإلحاقها بالشراكة مع الغرب قصد صرف نظرها عنْ إفريقيا، وبالتأكيد فإنّ الدول الغربية تدرك جيداً هذا الخيار، لكنّها لا تريد أن تلجأ إليه الآن لاعتقادها أنّ الجماهيرية لم تدخل بعد في الإطار (السلوكي) الذي يجب أنْ يتقمّصه كل من يحوز تأشيرة الالتحاق بالكيانات الكبرى كشريك..

والولايات المتحدة الأمريكية لم تعد مستعدة اليوم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وبالتالي سقوط مصطلح «التنافس» لأنْ تمدّ يدها نحو إفريقيا بالكثير، وقد يظن البعض أن الاتحاد الأوربي قد يحفز واشنطن للمنافسة، وبالتالي عودة الاهتمام بإفريقيا، وهذا خطأ لأن أمريكا لا تهتم كثيراً إلا بالحسابات السياسية ذات البعد الأمني، والاتحاد الأوربي لا يرقى أولاً إلى أن يكون منافساً خطيراً على الولايات المتحدة الأمريكية، ثمّ أنه من الناحية الأمنية ينضوي معها تحت لواء واحد، وهو لواء حلف الأطلسي (النّاتو)، لذلك فإنّ حركة الاتحاد الأوربي تبدو مضبوطة الإيقاع بما لا يمكن أن يمسّ المصالح الفعليّة لا الظنيّة لواشنْطن.. أمّا بالنسبة لطرابلس فإنّها إلى اليوم لا تمثل خطراً بالنسبة للغرب، ثمّ أنّ هناك مشروعاً خطيراً بدأت ملامحه

تظهر، المقصود منه عزل الجماهيرية الليبية، وذلك بالسماح لجيرانها بالانخراط في الشراكة الغربية، وبالتالي قَتْل مشروع الاتحاد المغاربي، ثمّ تجريد إفريقيا من نقاط قوتها التي تمثلها دولها المعدودة ذات المستويات الاقتصادية والاجتماعية المقبولة، مثل الجزائر، تونس والمغرب، ومصر، وجنوب إفريقيا وغيرها، وآنذاك ستجد طرابلس أرجلها تغوص في رمال تطلب الماء أكثر مما تعد بالزّرع، وهو ما يحولها من شريك اقتصادي إلى مجرّد رجل إسعاف محاط بالكثير من الأنات الصادرة عن الجوعَى، والمرضَى، وجرحى الحروب.. ثمّ إنّ الغرب يدرك جيداً أنّ ارتباط الدول الإفريقية بليبيا لا يمكن أن يغنيها عن علاقاتها بالغرب، فإفريقيا حسب الغربيين تبقى في حاجة إلى علاقات مع الغرب، وطرابلس لا تستطيع أن توفّر لقارة مشتعلة عمود طلباتها الفقري، وهو السلاح.. وحتى وإن قدّمت طرابلس المال لهذه الدول فإن سوق السلاح تبقى في الغرب.. وهو ما يجعل العلاقة الأفرو ـ غربية مفتوحة لصالح الغرب، ويجعل إفريقيا غير قادرة على الالتزام بالاكتفاء الذاتي في قضية الولاءات.. لذلك فإن قضية الحروب المشتعلة، وتباين مصادر رفدها بالسلاح تبقى نقطة ضعف رهيبة على زعماء إفريقيا أن يدركوا خطرها..

وحتى لو اختارت بعض الدول أن لا تتعامل مع أمريكا وأوربا، وتعاملت مثلاً مع روسيا، فإنّ الدولة التي تخوض معركة ضدّها ستجد نفسها بالضرورة تتعامل مع أمريكا وهكذا...

الحلف الإفريقي ـ الحلّ

إنّ متابعة تقارير الميزان العسكري «The military Balance» تجعلنا ندرك أنّ الأموال المعلن عنها والمرصودة في العالم للانفاق العسكري (شراء الأسلحة) تفوق بـ (١٦) مرّة تلك المخصصة للتنميّة، وإفريقيا لا تشذ عن ذلك، فمثلاً بالنسبة للدولة الأولى في إفريقيا الساحل والصحراء وهي نيجيريا بلغت صفقات التسلّح عام ١٩٩٩م (٢،٢ مليار) وطبعاً فهذا الرقم بعيد عن الحقيقة في ظلّ الشراء من السوق السّوداء والتي لا تعلن أرقامها كما أن هناك أسلحة مدفوعة الثمن من خارج الدّورة الماليّة للميزانيّة من ذلك ما كشف من شراء أثيوبيا لأربع طائرات تدريب (L-39C) الباتروس من الجمهورية التشيكية، وشراء أوغندا من بولونيا سبع طائرات (ميغ ٢١).

إنّ إغراق إفريقيا بالأسلحة الخفيفة أمرٌ لا يخدمها أبداً، بل يخدم دائماً المصالح المالية الغربيّة التي تسعى دائماً إلى تفجير الأوضاع، وإيجاد جيوب معارضات مسلّحة في القارة، وفي الوقت الذي تذهب فيه ميزانيات التسلّح في الغرب وإسرائيل إلى المشاريع الضخمة التي لا يمكن أن تخرج عن استعمال الدّولة ولصالح أمنها القومي مثل منظومات الصّواريخ، وبرامج الفضاء وغيرها تركّز كثير من الجهات ذات المصالح المشبوهة على استهداف إفريقيا بفتح قنوات تسليح

بالقطع الخفيفة التي يمكن أن تمتلكها المعارضة مثلما تمتلكها الدّولة، وهو أمرٌ يعني رمي «مسدّسين أمام عدوّين»، وفي ظلّ ذلك تتحوّل حماية المصالح إلى قضايا ثورية يقاتل ويموت من أجلها الآلاف.

ويجب أن نعترف وأن نقرَّ أنّه لا مجال لنجاح خطّة اقتصادية وبالتالي سياسية في إفريقيا إلا بالقضاء على بُؤر التوتر فيها.

المسألة ليست بسيطة، لكنّ السّبيل الوحيد لتنفيذها هو اعتماد ذات الأمر الذي يعتمده الغرب في محاصرة النيران التي تشبّ في مجاله.

إنّ فكرة «الحلف الأطلسي» وما قام به من عمليات ضخمة لحفظ المصالح سواء في حرب الخليج الثانية، أو في كوسوفو، أو يوغسلافيا، كلّ ذلك يبرز أهمية استعمال ورقة القوة في محاصرة النّار..

إنّ حلفاً إفريقياً ضخماً بفاتورة جيّدة يمكن وبكثير من الحزم كخيار أخير وضروري يمكن أن يعيد الأمور إلى نصابها في كثير من المناطق، المهمّ عالمياً أن تكون هذه إرادة إفريقيا.. ذلك لأنّ المصداقية والشرعية لها أثرها في عمل ضخم وهام وخطير كهذا.. الأمر يذكّرنا بأمر لويس الرابع عشر بأن تنقش على مدافعه عبارة «الحجة الأخيرة للملوك» ULTIMA RATIO REGUM ويبدو بعد كلّ المحاولات المبذولة خاصة من طرف الجماهيرية الليبية لإطفاء الحرائق في غير ما منطقة في إفريقيا أنّ «الحلف الإفريقي» هو أوّل المطلوب، وهو الحجّة الأخيرة للقارّة بعد كلّ ما بذلته للمّ شتاتها وتجاوز واقعها.

ثمّ إنّه سيكون من عمل هذا الحلف القضاء على أيّ تمرّدات أو

انقلابات تقوم بها نخب عميلة لجهاته غربية تريد قلب الموازين في القارّة، كما أنّه سيمثل قوة انتشار سريعة في وقت الحاجة، وهو ما يزيح بطريقة أو أخرى حلف «الناتو» عن المجال الإفريقي.

إنّ الحزم هو الحسم، لذلك فإن قضايا الاقتصاد والسياسة ستبقى على يد عفريت مادام الأمن والاستقرار منعدمين في القارة.. وعلى الدول الإفريقية أن تدرك ذلك جليّاً..

إنّ عملية التسلّح الإفريقية يجب أن تصبّ في دائرة تقوية لا تقويض القارّة وأمنها، إنّ من أكبر المشاكل القائمة أمام أي مشروع ناجح في إفريقيا هي قضية الصّراعات والتوترات، وهو أمرٌ لا يمكن أن يجد له حلاً إلاّ بإيجاد حلف إفريقي يقضي على التكينن الجيبي الانفصالي، وعلى التمرّدات.

إنّ الذي يحدث في إفريقيا اليوم هو شيء يصحّ أن نسمّيه «بوضع تأجيل الأهمية»، إنّ الدول الغربيّة وباحثيها يدركون جيّداً ما للقارة السمراء من الميزات، والثروات والموارد والأهمية، لكنّهم استطاعوا أن يحفظوا هذه الميزات جميعاً للاستفادة منها فيما بعد..

ومادامت الاستفادة مؤجّلة ومحفوظة فلا شيء يدعو هذه الدّول الغربية إلى القلق.

إنّ السودان يصلح مثالاً جيّداً للتدليل على هذه النّظرية، فقد أظهرت تجارب السنوات الماضية أن هذا البلد الإفريقي (السودان) يمتلك مخزوناً كبيراً من النفط، والأمريكيون خاصة يعلمون ذلك جيّداً، لكونهم كانوا

ومنذ الخمسينيات يعرفون هذه الحقيقة، وقد أعلنت شركة «شيفرون» منذ سنة ١٩٥٣م عن اكتشاف النفط في الجنوب بكميات تجارية، غير أنّ الولايات المتحدة استطاعت عبر تحريك عدّة أوراق في السودان وأهمّها قضية «الجنوب» أن تؤجّل استثمار هذه المادّة.

والملاحظ أنّ مشكلة الجنوب كانت قد انفجرت متزامنة مع اكتشاف النفط، وهو أمرٌ يدل دلالة واضحة على أنّ الأمر لا يخرج عن دائرة «المؤامرة»، وفعلاً فقد استطاعت اليد الغربية الممتدة إلى السودان أن توقف دولاب استثمار هذه المادّة، وتأجيل العملية إلى أن يكون بالإمكان استثمارها من طرف الشركات الغربية لا غير.. وقد دفع الشعب السوداني ولاشكّ في هذه المؤامرة الكثير، فقد كان من الممكن لو تُرك السودان لنفسه أن تكون تنمية كبيرة قد حدثت فيه منذ الخمسينيات، غير أن المصلحة الغربيّة لا تعرف مصالح الآخرين..

إنّ أوّل ما يجب أن يفهمه الأفارقة هو أنّ الكثير من التمرّدات، والجيوب إنما هي حركات واقعة في نقاط التقاطع مع المشاريع التآمرية للغرب، هذا مع إحسان الظنّ بهذه الجيوب، وإلاّ فإنّ الحقيقة تؤكد أنّ الكثير منها لا يتقاطع فقط مع الغرب في ما يُحدثه من مشاكل وقلاقل، بل هو أداة للغرب عن وعي وربما عن اتفاق، لذلك يصبح الأخذ بأيدي سكان القسم السفلي من السّفينة واجباً وإلاّ أحدثوا فيها خرقاً، وهلك الجميع..

إنّ اليد التي يجب أن تأخذ على أيدي هؤلاء وتمنعهم من الإضرار بمصالح القارة لن تكون أبداً وساطات وتقريبات وجهات

نظر.. وقد يكون ذلك صالحاً في البدء، لكنّ الذي نجزم به أنّ المشكل لن يُحلّ بغير تشكّل تحالفي عسكري، يحفظ للقارة مصالحها، ويدافع عن أمنها واستقرارها..

إنّ الذي يحدث الآن في قضية الصّحراء الغربية، لم يؤثر فقط على المغرب الأقصى، بل على المغرب العربي برمّته، وكذلك ما يحدث في أي منطقة من مناطق إفريقيا، هو في الحقيقة تفجير للقارّة برمّتها، وآنذاك فالقارة مدعوة إلى محاصرة حازمة وحاسمة للنيران أنّى وأينما كان مصدرها.

إنّ الغرب يحاول اليوم أن يضع صورة إفريقيا في الإطار الأسود، ويعلّقها على جدار الموت..

إنّ الذي يجب أن لا ينكر هو أن وضع إفريقيا فعلاً يحتاج إلى الكثير من العطاء والترميم والتقويم، وقد أشارت دراسة مؤخّراً إلى أن هناك (١٥) نزاعاً متفجّراً في القارة، وقد أدّى مثل هذا الوضع إلى سقوط ما بين ٤ و٥ ملايين ضحية في العشرة أعوام الأخيرة، يضاف إلى ذلك عدد ضحايا الإيدز، والجفاف البالغ عددهم ١٤ مليون تقريباً، وطبقاً لتقرير منظمة الأغذية (الفاو) الصّادر في العام الماضي (٢٠٠٠م) فإنّ هناك (١٦) مليون شخص في القارة لا يجدون الغذاء الكافي.. لذلك فقد وقعت القارة في أيدي سماسرة السلاح وبراثن شركات الأدوية.. إنّ هذا الواقع الأليم، والذي تعمل فيه آلة النزوات المتمردة على بلقنة القارة هو الذي جعل الرئيس السنغالي عبده ضيوف يقول: إنّ بهجة الاستقلال في إفريقيا قد لُطّخت بأحزان بلقنة القارّة.. غير أنّه من الظّلم

لإفريقيا أنّ نُسلم بما يحاول الغربيون أن يلصقوه بها.. فليست إفريقيا هي وحدها من يعاني من «بلقنة»، والغرب ذاته لم يسلم من ذلك، ومنذ مدّة كتب «باسكال بونيفيس» مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس مقالاً رائعاً بعنوان «تفتّت الدّول» نشرته مجلة «واشنطن كارترلي» (Washington Quarterly) في عددها الخريفي لسنة (١٩٩٨م) قال فيه: إنّ تفتت الدّول بات ظاهرة عامة تقاوم أيّ تقسيمات سواء على خطّ الجنوب ـ الشمال أو الشرق ـ الغرب وفعلاً ففي عام ١٩٢٠م مثلاً كان في أوربا ٢٣ دولة و(١٨) ألف كليو متر من الحدود، بينما في عام ١٩٩٢م أصبح هناك (٥٠) دولة و(٤٠) ألف كيلومتر من الحدود.

ولئن كانت إفريقيا تتعرّض إلى نزاعات إثنية وعرقية، فإنّ الذي يحدث في الغرب اليوم هو نزاعات وحركات انفصال اقتصادية. والحسابات اليوم قائمة عند الغرب على أنّ الأصغر إذا اندمج مع حركة الدولاب الاقتصادي العالمي يكون أوفر حظّاً من الأكبر، لذلك ينظر الكوريون الجنوبيون إلى التجربة الألمانية في الوحدة، ويتخوفون من أن يدفعوا هم كذلك لتوحيد جزيرتهم الكثير، لذلك خبّا حماسهم إلى الوحدة، إنّ الأرقام تتحدّث في هذا الصّدد عن (٢٥٠) بليون دولار تكلفة التوحّد على مدى عشر سنوات.

إنّ النزعة الاقتصادية المتضخمة قد جعلت الهوة بين الشمال والجنوب في الكثير من الدول كإيطاليا والبرازيل وغيرهما (حسب الجهات) تكبر، وتسير نحو مطالبة الأغنياء بانفصال العبء الذي يمثل الجهة الفقيرة، ويرجع ماثيو هورسمان وأندرو مارشال هذا الأمر إلى أنّ

نجاح المدينة/الدولة مثل هونغ كونغ أو سنغافورة قد أظهر أنّ التغيّر التكنولوجي وتطوّر الأسواق المالية قد مكّن حتى الاقتصادات الصغيرة من أن تعمل بكفاءة شريطة أن تكون مندمجة في النظام الكوني.

إنّ الاندماج هنا ليس اندماجاً إقليمياً بقدر ما هو اندماج منظوماتي، لذلك تتخلّى دول كثيرة عن محيطها وعن التعامل معه، وتمدّ أواصرها لتندمج مع شراكات أو مشاريع أخرى، غير أنّ الواقع اليوم أمام إفريقيا هو أنّ النظام الكوني نظام عسفي تحكمه آلية امبريالية أيضاً، تماماً كما كان الأمر بالنسبة للإمبريالية السياسية في القرن التاسع عشر والعشرين، الإمبريالية اليوم إمبريالية اقتصادية قائمة على مصطلحات «الحصار» و«الحظر» و«المقاطعة».. وهي إمبريالية عزل رهيبة طُبِّقَتْ على الجماهيرية الليبية، كما طبّقت على دول أخرى. لذلك فليس أمام الدول الإفريقية بواقعها الحاضر أن تكون أجزاء فاعلة في النظام الكوني، لذلك فإنّ من واجبها الآن أن لا تفكّر في صورة «المدينة ـ الدولة»، والأصلح في حقّها أن تعمل في الاتجاه المعاكس وهو التوحّد والتكينن لإحداث ضغط ولو باسم «الفقر» على الآخر، امتداداً لضغط «سياتل» و«دافوس» و«جنوة».

إنّ هذا المنع الغربي للفقراء من الاندماج التكافئي في العولمة ومساراتها هو الذي يجعل من الخطأ الحديث عن نهاية «عصر النضال»، إنّ النضال لم ينته أبداً، وأمام إفريقيا الآن سنوات من النضال المرير الذي يتطلّب وحدتها، وتوحيد مطالبها.. بل إنّ مؤشرات صدام أو صراع «الشمال والجنوب» تُوجب اليوم على القارة أن لا تكون إلاّ جنوباً لمواجهة الآخر

وخطره، وأي كيان جنوبي يفكّر في الالتحاق بالشمال وترك محيطه سيدفع ثمن ذلك مستقبلاً، فضلاً عن أن الشمال كما أسلفنا لا يسمح للفقراء بالالتحاق به.. ويمكن أن نلاحظ ذلك بين الدّول الغربيّة ذاتها.. ففي اتفاقية ماستريخت تمّ تحديد شروط صارمة للدول التي تريد الالتحاق بالاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي (EMU) ومن ذلك:

- الحفاظ على معدّل تضخّم منخفض حيث لا يزيد عن ١,٥٪ مقارنة بالدّول الثلاث الأقوى في الاتحاد.

- أن تشارك الدّول العضو في سلة العملات الأوروبية لمدة سنتين على سبيل التجربة.

- أن تبقى أسعار الفائدة منخفضة بالنسبة للقروض طويلة الأجل.

- أن لا يزيد عجز موازنة الدولة على ٣٪.

- أن لا تزيد نسبة الدّين العام إلى إجمالي الناتج القومي عن ٦٠٪.

- إنّ على إفريقيا أن تدرك أنها متروكة لواقعها، وأنّ الغرب يمارس معها سياسة الانتظار والتأجيل، مادامت ثراوتها محفوظة إلى غد يستطيع فيه هذا الغرب الاستحواذ عليها، كما أنّ على الأفارقة أن يدركوا أن قارتهم هي قدرهم وبكل واقعها وهو ما يدعوهم إلى إصلاحها بدل البحث عن بديل لها.. ودائماً يجب أن نقول أنّه لا مناص من قوة إفريقية (حلف) تعمل على بسط الاستقرار على القارة، هذا الاستقرار الذي هو أوّل شروط الاستثمار سواء بالنسبة للأفارقة، أو لغيرهم من الأجانب.

نظرات في مستقبل المشروع الاستراتيجي للتوجه إلى إفريقيا

يتطلّب التعامل مع الدّول الإفريقية النظر إليها ككيانات لا تخضع فقط لمسمّى الدّولة بالمعنى السياسي، بل وأيضاً للواقع الإثني المتقاطع مع واقع الحدود الموضوعة دون مراعاة للتركيبات السكّانيّة. ففي عام ١٨٨٤ أقيم مؤتمر برلين الذي تمّ فيه اقتسام القارة الأفريقية من طرف الدول الأوربية بشكل مناطق نفوذ. وقد قسّمت الكثير من القبائل الكبرى بين عدّة مناطق سياسية متباينة، الأمر الذي أعطى الوجود للعنصر السياسي على أنقاض العنصر القبلي المتأصّل في النفس الإفريقية أكثر من تأصّل العنصر السياسي «الدّولة» و«الحدود»، لذلك كان الصراع الذّاتي في القبيلة بين الولاء للكيان السياسي الجديد أمْ للقبيلة الممزَقة بين عدّة كيانات سياسية.

وهذا الواقع هو ذات الواقع الموجود في منطقة البلقان ممّا جعل تركيباتها السكانية في مكدونيا - مونتنيغرو «الجبل الأسود». وكوسوفا وغيرها تخضع لواقع التعايش السياسي بين أقلية صربية و أغلبية ألبانية أو العكس في كل إقليم من هذه الأقاليم، الأمر الذي يجعلها براميل بارود تنذر بالخطر في كلّ حين وسيبقى ذلك إلى أن تعود الأجزاء إلى أصولها الأمّ ليتشكّل كيانان هما «ألبانية العظمى» و«الإمبراطورية الصّربية».

إنّ النزاعات الحادّة والهزات الأهلية في كل من رواندا، بورندي، سيراليون،غنيا، السّنغال، تشاد مالي، الصومال، جيبوتي، ليبيريا، زمبابوي، أنغولا، الكونغو الديمقراطية، الكونغو برازافيل، أثيوبيا وغيرها تمثّل عائقاً لا يستهان به أمام كل إصلاح يستهدف تطوير اقتصاد القارة قصد تحكّم أكبر بمواردها ومقدراتها.

لقد ازداد إنفاق إفريقيا على التسلح بنسبة ٤٦٪ في الوقت الذي تتجه فيه الدول العظمى إلى خفض إنفاقها وقد قدّرت الإحصائيات أنّ الإنفاق على المعدات العسكرية في دول حلف شمال الأطلنطي انخفض بمقدار الثّلث[1] هذا مع أنّ إفريقيا ليست في حاجة إلى سلاح بقدر ما هي بحاجة إلى سياسة اقتصادية رشيدة.

إنّ إفريقيا ستبقى مجرد منطقة تتقاطع فيها دوائر المصالح والأطماع وقد يطول ذلك إلى اليوم الذي تفهم فيه القارّة مشكلتها بل مشكلاتها الحقيقية. وآنذاك يمكن أنْ تنهض وفق مشروع بنّاء قائم على الشجاعة والواقع، لا على مجّرد الشعارات والأمنيات. لقد كان توجّه الجماهيرية اللّيبيّة إلى إفريقيا حدثاً مميّزاً في نهاية القرن العشرين. وفي الوقت ذاته دعّمت القوى العالمية استراتيجياتها المستقبلية في القارة. الأمر الذي يجعل كلّ توجه نحو هذه القارة محكوماً بمقدار فهمها وسبر أغوار متطلباتها.

إنّ الذي يحدث اليوم أو بالأمس القريب في البحيرات العظمى،

(١) الحرس الوطني العدد ٢١٠ ص ١٣٠.

والقرن الأفريقي. بل ما حدث ويحدث في الإطارات الوطنية من تمزقات اثنية رهيبة لا يمكن أن يعالج بغير علاج جذري يستأصل أصل المشكلة من جذوره لمنع أيّ تفاعل لها مع الشرارات التي قد يُفتعل الكثير منها مستقبلاً.

إنّ التعامل مع إفريقيا كامتداد أمني أو اقتصادي، في إطار التكينن والتقطب الذي تتطلّبه التحديات العالمية يجب أن يخضع وأن يراعي عدة معطيات يعتبر تجاوزها من قبيل «سياسة الهروب إلى الأمام».

المطالب الوحدوية والانفصالية للبنى الإثنية.

إنّ القوى الاستعمارية لم تراع في تقسيم الجسم الإفريقي النّاحية الجيو اثنية، وهو الأمر الذي مزق البنى القبائلية لصالح الدّولة.

وفي الحسّ الجوهري لأفراد الجماعات الأثنية شيء شبيه «بالعقد المزدوج» في أدبيات ونظريات السلطة والدولة عند الأوربيين القدماء، والإثنيون يحسون أنّ ولاءهم الأول للعرق لا للدولة، لذلك تظهر هشاشة قول عمانويل والرشتاين صاحب كتاب «العرق، الأمة الطبقة، هويات غامضة» حين يقول: «إنّ الدولة وتقريباً في كلّ حالة سبقت الأمة وليس العكس»[1].

إنّ العالم تهزّه اليوم تصدُعات اثنية وطائفية رهيبة في إندونيسيا، والقوقاز، والبلقان وغيرها مع بعض التململات والأحداث في مصر

(١) من ٨١ من العرق، الأمة..

(الكشح) ولبنان. وهو الأمر الذي يدل على أنّ الدّول القديمة والكبرى ذاتها لم تستطع التخلص من أزمات الهوية الموجودة فيها لأنها عجزت عن إذابة مجموع القوميات المتناقضة فيها في بوتقة واحدة هي الدّولة رغم الحديث عن الثقافة السياسية التي يمكن أن تحل حسب دعاوى كثيرة مكان «ثقافة الأمة». يقول أنطون سعادة في «نشوء الأمم»: «في رجوعنا إلى أوائل عهد الدّولة نظل نتوغل في الماضي أو ننحدر مراقي الثقافة حتى نبلغ نقطة تلتقي عندها السياسة بالاجتماع فكأنها شيء واحد»[1].

إنّ الجماعات الإثنية تظلّ تتشوّف إلى تجسيد أمجادها الماضية التي تلتقي فيها الثقافة بالسلطة، لذلك يبقى كلّ تجسيد لها لأحد هذين العنصرين دون الآخر مجرّد.نقطة ارتكاز لتجسيد العنصر الآخر.

إنّ هذا قد كان مدعاةً إلى حركات انفصالية عديدة تشهدها السّاحة الإفريقية إنّ هذه الحركات هي مجرّد حركة انجذاب طبيعي لأجزاء الجسم القبلي الواحد الممزّق نحو بعضها تماماً كما يحدث لأحدنا لو أنّ مجموعة من الرجال تحاوشته كلّ من طرف.

إنني آخذ الخريطة الإفريقية بين يدي وأحاول رصد أهمّ الحركات الإثنية والانفصالية التي تريد الانتقال من طور التعايش مع الآخر في إطار دولة، إلى إطار التكينن في دولة خاصّة.

(١) ص ٩٧.

ففي أثيوبيا يطالب «الأرومو» بالانفصال لتكوين حلم «دولة أروميا الإسلامية». وفي شمال مالي يطالب الطوارق بالاستقلال منذ سنة ١٩٩٠، وفي جزر القمر هناك حركة تمرّد عاتية لفصل جزيرة أنجوان، وفي الكاميرون يطالب الأنغلوفون وهم حوالي ٢٥٪ من السكان بإقامة كيان سياسي مستقلّ في الجزء الذي كان يحكمه البريطانيون، وفي أنغولا تحرّك الانفصاليون منذ مطلع التسعينيات لفصل إقليم كابيندا.. وفي رواندا لجأ الهوتو إلى شرق زائير.. وفي السنغال وُجد تمرد لفصل جزيرة كازامانست وهذا جزء فقط ممّا يحدث في القارة..

إنّ الأزمات تدور حول محور واحد وهو عدم الانسجام بين الدولة والقبيلة وهو ذات المحور الذي أشارإليه «بيترإينا» الصحفي النيجري في مقال نشرته «ديرشبيغل» الألمانية حول مشكلة بورندي إذ يقول: «إنها مسألة شعبين وقوميتين، ومهما كانت الأسباب الاجتماعية لهذا الحقد المتبادل بين الطرفين، فإنّه حقد متأصّل، لم يحدث في السابق أيّ اندماج حقيقي بين الهوتو والتوتسي، ولم يكن ذلك ممكناً مطلقاً.. لكن هناك حل للعنة التي تحلق فوق بوروندي، وذلك ليس في إطار تدخل عسكري من قِبل الأمم المتحدة، المطلوب هو رؤية شجاعة للتجزئة التي يجب أن تفصل الهوتو عن التوتسي، إنّ ما يحتاجه المرء هنا هو كيان جديد يضع في حساباته حقيقة عدم إمكان عيش الهوتو مع التوتسي، وإنّ العالم لم يعرف أبداً حقيقة أنّ الشّعوب الإفريقية لها هويتها الخاصّة، والتي

ليست بالضرورة متفقة مع إطار حدود الدّول في فترة ما بعد الاستعمار»[1].

إنّ هذا الحلّ قد يبدو للوهلة الأولى وجيهاً، لكنّه في الحقيقة حلّ وهمي بكل ما تحمله الكلمة من معنى. وآنذاك فالأولى على الذين أدركوا أن معاناة أفريقيا وانفجاراتها إنما نجمت عن حدود لم تراع المعطى القبلي، على الذين أدركوا ذلك أنّ لا ينادوا بإقامة حدود أخرى باعتبار القبيلة، بل بإزالة كل أنواع الحدود لتعود إفريقيا إلى صورتها المنسجمة مع الطبيعة.

إن إزالة الحدود معناها القضاء على ما يقسم القبيلة الواحدة بين دولتين، ومعناها إزالة الوهم الاستعماري الذي يفجّر الصّراعات لترسيمه وهكذا..

والحقيقة أن العقيد القذافي قد وضع يده على الجرح فعلاً لمّا نادى بوجوب إزالة الحدود بين الدول الإفريقية في عدّة تصريحات ولقاءات مؤكّداً على ضرورة وجود هوية واحدة هي الهوية الإفريقية التي لا تضفي القدسية على الموروث الاستعماري المتمثل في الحدود وخلق الدّول الضعيفة.

ويُعدّ هذا الطّرح الوحدوي طرحاً متميّزاً عالمياً في زمن تعاني منه الكيانات الغربية والعالمية عموماً من جيوب انفصال.

(١) ديرشبيغل ص ٤٣ - ٩٦/١١/٢٣.

إنّ الخلية التي هي أصغر جزء في الجسم مهدّدة داخلياً وآنذاك فلن يكون ربطها بخلية أخرى سوى زيادة ضعف وانفجار، والواجب إيجاد نظام خلوي آخر جديد يتوحّد فيه المعطى الثقافي بالكيان السّياسي (الدّولة).. وآنذاك تحرّر إفريقيا من براميل البارود «الحدود» التي أورثها إياها الاستعمار. إذ إنّ الدول الغربية القوية ذاتها تدرك أنّ الحركات الانفصالية لابدّ لها من حلّ، ومن أمثلة ذلك قضية إيرلندا الشمالية بالنسبة لبريطانيا، والحركة الباسكية في اسبانيا والمافيا الصقلية، وندرانجيتا وكامورا والتاج الموحّد في باري بالنسبة لإيطاليا. كما تعاني إيطاليا من مطالبة أمارة سيبورغا بالاستقلال كما أنّ المعونات الأمريكية لحكومة باسترونا في كولومبيا لم تستطع أن تحتوي مشكلة المخدرات وجماعة الاقتصاد الممنوع التي تخلّى لها الرّئيس الكولومبي عن منطقة بأكملها مع ما يعنيه ذلك..

إنّ مشكلة الصّحراء الغربيّة قد استطاعت تجميد كلّ مشروع مغاربي في زمن يشهد تقطبات إقليمية في كلّ مناطق العالم، وهي مشكلة يمكن أن تبرز مدى تأثير قضايا الجيوب الانفصالية المعلّقة في السياسات الأمنية والاقتصاديّة للقارات وللأقاليم.. إنّ تكريس الحدود الاستعمارية على حساب المطالب الشعبية أمرٌ لن يخدم المنطقة أبداً خاصة في زمن يشهد تدخل القوى الكبرى لدعم مثل هذه الحركات الإنفصالية مثلما حدث في تيمور وفي كوسوفا.

ويجب أن ندرك أنّ التوحّد الجاري في العالم اليوم باسم العولمة

توحّد ظاهري سطحي تنخره حركة عالمية معاكسة للتفكّك الشامل وفق النظرية الحديثة «لجون نايزبيت» John Naizbitt في كتابه Global paradox والتي ترى أن العالم آيل للانقسام إلى دويلات ووحدات عرقية، وأنّ عددها سيبلغ (١٠٠٠) دولة في منتصف القرن الواحد والعشرين حيث تفتت الاتحاد السوفياتي إلى ١٥ دولة ويرى نايزبيت أنّ هذه البلقنة تخدم محافظة الجماعات البشرية على ذاتيّتها الثقافية..

إنّ إنشاء اتحادات اقتصادية أو سياسية إفريقية لن يكون في حالته المبسّطة إلا ربط خليّة منفجرة بأخرى منفجرة لتكوين جسم لن يكون بالتأكيد صالحاً للحياة..

إنّ «الولايات المتحدة الإفريقية» التي أحيى العقيد معمّر القذافي فكرتها بعد أن نادى بها ماسينيسا وكوامي نكروما وغيرهم مشروع أبعد من أن يكون مجرّد ورقة ضغط أو شعار لا صلة له بالواقع، غير أنّ هذا المشروع يبقى بحاجة إلى سياسة عميقة.

ذلك لأن المسح الدقيق للتكيننات العالمية يجعلنا ندرك أن توسيع الموجود أنجح من إيجاد الموسّع، والاتحاد الأوروبي ذاته لم يكن سنة ١٩٥٢ إلا رابطة للفحم والفولاذ تحوّلت إلى جامعة اقتصادية C.E.E بدأت المشاورات حولها سنة ١٩٥٥ في ماسينا وانتهت بتوقيع معاهدة روما سنة ١٩٥٧م وقد كانت المجموعة الاقتصادية الأوربية في بدئها مقتصرة على (ألمانيا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، بلجيكا، إيطاليا وهولندا) وفي عام ١٩٧٣ طلبت ثلاث دول

الانضمام وهي إيرلندا، بريطانيا، والدانمارك وفي عام ١٩٨٠م اليونان وفي عام ١٩٨٦ البرتغال واسبانيا وفي عام ١٩٩٥ السويد والنمسا وفنلندا إلى أن انتهى الأمر أخيراً إلى إمكانية دخول تركيا.

إنّ الخطوة الصّحيحية التي يجب أن تُجسد واقعاً في إفريقيا لتجاوز الطّرح الشعاراتي إلى الطّرح المؤسساتي الواقعي هي إيجاد كيان اقتصادي قويّ يتحوّل بنجاحه إلى نواة ولايات متحدة ولو في شكل كونفدرالي وآنذاك يمكن استقطاب البقية، ويمكن لهذه النواة أن تكون مؤقتاً من ليبيا وبوركينا وتشاد والنيجر.

التكينن الاقتصادي في إطار العولمة:

إننا لا نعجب حين نرى الولايات المتحدة ذاتها وهي تمثّل (عبر منظورها) مركز النظام العالمي الجديد، تتموقع اقتصادياً في إطارها الإقليمي مع كندا والمكسيك باتفاقية التبادل الحرّ لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وفي العالم اليوم الكثير من هذه التقطبات الاقتصادية من مثل مجموعة آسيان والرابطة الأمريكية اللاتينية للتجارة ALADI، والسوق المشتركة لدول منطقة القطب الجنوبي MERCOSUR ومنظمة دول شرق الكاريبي OECO، الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي، وقد ظهرت في إفريقيا العديد من المبادرات التي لم تجد التفعيل الكافي، ومن ذلك خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية الإفريقية الموقعة عام ١٩٨٠م وكذا «برنامج القاهرة للتعاون الإفريقي» عام ١٩٨٥م وكذا الرابطة

الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO والتي تحوّلت فيما بعد إلى مواجهة الحرائق والتمردات، تاركة ماهيتها الاقتصادية.. كما يمكن الحديث أو التمثيل بالسوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا COMESA والرابطة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا CEEAC لكنّ هذه المنظمات الإفريقية كانت تعاني من كونها مجرّد صيغ حماسية هي أقرب للموقف السياسي منها للتكتّل الاقتصادي.. ويظهر ذلك من خلال الحديث عن السوق الإفريقية المشتركة في الوقت الذي كان يجب فيه الحديث مثلاً عن منطقة للتجارة الحرة الإفريقية، خاصة وأنّ التجارة البينية الإفريقية تعاني الضعف الشديد، كما أنّ الكثير من الدول الإفريقية تشكّل الرّسوم الجمركية نسبة كبيرة من إيراداتها العامة الأمر الذي يجعل إسقاطها أمراً فيه الكثير من النظر وإعادة النظر، غير أنّ ما يجب أن تدركه هذه الدّول أنّ إسقاط الرسوم الجمركية أمرٌ واقع عالمياً لا محالة في إطار الليبرالية التجارية، وآنذاك فإسقاطه في استثناء «الدولة الأولى بالرعاية» في الإطار الإقليمي أولى من إسقاطه بعد ذلك تحت مطرقة العولمة.

إنّ إيجاد منطقة تجارة حرّة أقرب إلى الواقع من إيجاد سوق إفريقية مشتركة، أو اتحاد إفريقي، ويمثّل لذلك بانضمام التشيلي عام ١٩٩٦م وبوليفيا عام ١٩٩٧ إلى المنطقة الحرة للمركوسور مع رفضهما الانضمام إلى الاتحاد الجمركي، إذ أنّ المصلحة المتفاوتة المبنية على الظروف المحلية لكل دولة تُوجب إيجاد صيغة قاعدية قريبة من ظروف جميع دول المنطقة، وآنذاك فيمكن

الانتقال من منطقة تجارة حرة إفريقية إلى اتحاد جمركي، إلى سوق إفريقية مشتركة، كما يمكن الانطلاق في هذا من اتفاق عدد قليل من دول القارة، ويمكن لهذا الاتفاق أن يمتصّ بعد تقوّيه دول المنطقة ويستقطبها كما هو الأمر بالنسبة لتجارب الاتحاد الأوربي والنافتا.

الدول الإفريقية الشريك التجاري المعتبر:

جاء في دراسة «لدنيس أندرسون» مستشار الطاقة بالبنك الدولي صادرة في يونيو (١٩٩٦) «أنّ البلدان النامية ستصبح أكبر أسواق الطاقة في العالم. فاستهلاكها يتضاعف كل خمسة عشر عاماً، ومن المتوقع أن يزيد الاستهلاك بمعدّل أكبر في العقود الثلاثة المقبلة ليزيد خمس مرات على معدّله الحالي وحينذاك سوف تكون السيادة للفقراء»[١].

إنّ الأمر يتعلق بعدد السكان، فلئن كان الفرنسي مثلاً يستهلك عشرة أضعاف ما يستهلك ابن تشاد، فإنّ الزيادة السكانية سترجّح الرقم لصالحها، إذ أن ١١ مواطناً إفريقياً يستهلكون لتراً زائداً على ما يستهلكه فرنسي واحد. ويتوجّه التزايد الديمغرافي في الدول الفقيرة إلى الأعلى، بينما في الدول الغنية يتراجع هذا التزايد بوتيرة تقهقرية حادّة، وآنذاك تحسم القضية للعدد مقابل الرّفاه..

(١) محمود المراغي ١٨٣.

إنّ إفريقيا تعتبر سوقاً هامّاً في إطار العولمة لذلك لابُدّ لها أن تستغلّ ذلك لدعم تكتلها ولتكون شريكاً وندّاً اقتصادياً لا مجرّد سوق واستهلاك ومزبلة نفايات..

إفريقيا... قلعة الرّفض:

ظهرت مواجهة الطبقات الضعيفة ـ لطبقة «مديري العالم» في سياتل ودافوس لتؤكّد أنّ الليبرالية التجارية تسير بالعالم نحو إفرازات خطيرة أهمّها عودة الصّراع الطبقي «الإقطاع الحديث» وهذا يذكّرنا بنظرية الإحباط، وغريزة مقاومة الموت التي نادى بها «جون دولارد» و«نيل ميلر» وهي النظرية التي تبرز تأثير الوضع الاقتصادي المتردّي في الانتفاضات الاجتماعية التي تؤدّي إلى التغيير السياسي، وهي ذاتها نظرية «ثقافة الفقر» التي تحدّث عنها: «أوسكار لويس» OSCAR LEWIS إنّ الأرجنتين قد تصلح صورة واضحة للتمثيل لهذا: فعندما فاز كارلوس منعم مرشح الحركة البيرونية في انتخابات الرّئاسة لعام ١٩٨٩م كانت «أميليا لاكروز دي فورتابات» وهي أغنى امرأة في الأرجنتين تصرّح لمجلّة «فانيتي» الأمريكية أنّ النشيد الوطني للحكومة الأرجنتينية سيكون «العداوة للرّأسمالية» وبدل أن يتجه الرئيس الجديد للأرجنتين «كارلوس منعم» الذي جاء خلفاً للرئيس المستقيل «الفونسين» إلى تكريس مبدأ البيرونية والقطاع العام، فإنّه ركب موجة النقمة الشعبية المتولدة عن المظاهرات الاجتماعية، التي ذهبت بسلفه ليحدث انفتاحاً متجاوزاً المبادئ التي

سار عليها حزبه منذ تأسيسه عام ١٩٤٧م إنّ تأزّم الوضع الاقتصادي يؤدّي إلى الإحباط الذي يولّد حركة السّخط الاجتماعي التي تنتهي بالتغيير السّياسي.. وذلك ما أشار إليه كلود ليوزو Cloude Liauzu حين قال: «نحن نعرف الرّسم الذي تتبعه الهزات التي تكرّرت في المدن الكبرى وفي مراكز عديدة من القارات الثلاث، ولما كانت تدخلات صندوق النقد الدّولي (F.M.I) تفرض تحديات للخزينة فهي ترافق (...) نزوعاً إلى تخلّي السلطات عن المسائل الاجتماعية»[١].

إنّ عجز السلطات عن تحقيق الرعاية الاجتماعية والتضامن هو بداية التغيير السّياسي ويتخوّف كبار العولمة وأصحاب الشركات العملاقة اليوم من ما سمّته مجلة «بيزنس ويك» بتصاعد المزاج الأمريكي المعادي للأعمال، وهو مزاج لا تمثّله طبقات المجتمع الغربي فقط، بل وتجسّده شعوب فقيرة بأكملها في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا وغيرها.. وذلك ما يعطي الرّفض مجاله العالمي الواسع لتكون هناك عولمة للرّفض في مواجهة عولمة الليبرالية التجارية.. إنّ إفريقيا بوضعيتها الاقتصادية الحالية تمثّل إحدى قلاع الرّفض لانتشار النظام العالمي الجديد، ورغم ذلك فهي تمثّل في استراتجيات العولمة سوقاً لا يمكن الاستغناء عنها، وآنذاك فلإفريقيا أهميتها الترغيبية والتّرهيبية للمشروع الذي يُراد تنميط العالم عليه..

(١) Claude Liauzu.

إفريقيا وتنامي سلطة الاقتصادي:

إنّ على سياسيي المشروع الإفريقي أن يدركوا جيّداً أنّ الأوضاع الاقتصادية للقارة تعتبر نقطة ضعف أمام تنامي سلطة الاقتصادي، يقول «جاك جرمين» في كتابه «الرأسمالية»: «في أكثر قطاعات الإنتاج عقد لواء السّيطرة لعدد صغير جدّاً من الشركات العملاقة، وأصبح وجود سلطة اقتصادية قوية أمراً لابدّ منه، وذلك لأن مديري الوحدات الكبرى المسيطرة يملكون امتيازات كثيرة تمكّنهم من الوقوف في وجه السلطة السياسية ومحاولة التأثير عليها لإفسادها أو لاستبعادها»[1].

ويقول رونالد مولر وريتشارد بارنيت في «مديرو العالم»: «أنّ هناك اهتماماً متزايداً في أنحاء العالم بكون الشركات الكونية تحتلّ موقعاً يمكّنها من السيطرة على الحكومات، ومن إيقاع الخلل في الاقتصادات الوطنية والاضطراب في التدفق النقدي العالمي، ولمديري الشركات من القوة ما يسمح لهم بنقل رأس المال، وتطوير (أو إخماد) التكنولوجيا، وصياغة أمزجة وميول عامة تدعو حتى أقوى الحكومات إلى الخشية من عدم القدرة على السيطرة عليها»[2] ويقولان: «والسلطة هنا لا تأتي من فوهة البندقية، بل من السيطرة على وسائل تكوين الثروة على مستوى العالم بأسره وفي عملية تطوير عالم جديد، فإن مديري شركات مثل «جنرال موتورز»

(١) ص ١٣١ ـ ١٣٢ من الرأسمالية تحليل ـ نقد ـ اتهام لجاك جرمين.

(٢) ص ٣٣ من الاقتصادي القومي.

و«آي.بي.إم» و«بيبسيكو» و«جنرال الكتريك» و«بفايزر» و«شل» و«فولكسفاغن» و«اكسون» وبضع مئات آخرين، يتخذون قراراتهم اليومية في ميدان الأعمال، التي هي ذات تأثير أكبر من قرارات أكثر الحكومات ذات السيادة، حول أين يعيش الناس، وما العمل الذي سيقومون به إن وُجِدَ، وماذا يأكلون ويشربون ويلبسون، وأي نوع من المعرفة سوف تشجّع المدارس والجامعات، وأي نوع من المجتمع سيرث أطفالهم»[1].

ولئن كان هذا مقدار سلطة الاقتصادي في الدول العظمى فكيف بدوره في الدول الإفريقية مثلاً؟ يجيب جاك جرمين: «لا يقتصر النفوذ الذي تزاوله المصالح الخاصة على الميدان الاقتصادي، بل يتعدّاه إلى الميدان السّياسي، وفي البلدان المتخلّفة أو المحدودة الأهمية تعتبر سيطرة الوحدات الدولية الكبرى انتقاصاً دائماً للاستقلال الوطني»[2].

إنّ تنامي سلطة الاقتصادي وانكماش سلطة السياسي أمرٌ لا يمكن تجاوزه هكذا دون نظرة دقيقة..

فأمريكا مثلاً تخضع سياستها للجماعات الضاغطة «اللوبيات» إنْ في الانتخابات وإنْ في قرارات الكونغرس أو البيت الأبيض ذاته، ولا يمكن لأي سياسي أمريكي مهما كان

(١) ص ٢٥ من «من الاقتصاد القومي».

(٢) الرأسمالية من ١٣٧ - ١٣٨.

أن ينجح بغير تزكية الاقصاديين الذين يمثلون عموماً كبار داعمي إسرائيل.

ويسعى الأمريكيون عبر التفكير في إقامة مؤسسات لدعم الديمقراطية في إفريقيا كما صرّح بذلك الرئيس «بيل كلينتون» صيف ١٩٩٨م. وآنذاك فسيؤدّي انتشار النظم الديمقراطية إلى سعي الكيانات الاقتصادية والسياسة العالمية الكبرى إلى شراء أفراد أو نخب في دول إفريقيا لتكوين أحزاب عبرها واستعمال الدعم المالي الكبير لإيصالها إلى الحكم، ومن ثمّ تفقد إفريقيا السيطرة على نفسها وتصبح مجرد ساحة جنوبية للعالم الغربي.

إنّ عملية الإغراء التي تعتمدها القوى الاقتصادية أمام الوضع الاقتصادي الإفريقي الضعيف ستشكّل خطراً كبيراً على المستقبل السياسي والثقافي والاقتصادي في المنطقة، وآنذاك يتوجّب على الدول الإفريقية أن تكون لها سياسة دقيقة للاندماج في المعطى التنظيمي العالمي.